جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

في ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم التجارية

فرع علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان

متطلبات تطبيق التكنولوجيا المالية في اقتصاديات الدول العربية

-دراسة تحليلية-

من اعداد الطالب: غربية مراد

نوقشت واجيزت علنا بتاريخ: 2022/06/01

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د/نعاس صلاح الدين..... .....(محاضر "ب" جامعة) غرداية رئيسيا

د/عمي سعيد حمزة..... (محاضر"أ" جامعة غرداية) مشرفا ومقرار

د/بن ساحة علي.....(محاضر"أ" جامعة غرداية) مشرفا مساعد

د/ذهبية بن عبد الرحمان .....(محاضر "أ" جامعة غرداية) مناقشا

السنة الجامعية : 2022/2021

إهداء

إلى والداي...برا ووفاءا وتكريما وإجلالا واعترافا بفضلهما وتضحياتهما؛

إلى زوجتي التي كانت وماتزال حافزا الى كل ما أقوم به من أعمال، والتي بذلت الكثير من الجهد والتضحية بحب وحنان؛

إلى أبنائي ...صهيب ، جنى، عمران حبا وإخلاصا

شكر وعرفان

يسعدني بعد إتمام دراستي أن أتقدم بالدعاء حمدا وشكرا لله تعالى أولا وآخرا على فضله وكرمه وبركته والذي أنعم علي بالتوفيق؛

وأود ان أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير لكل من ساهم في أن يخرج هذا العمل المتواضع وأخص بالذكر أستاذي المشرف الفاضل الدكتور "عمي سعيد حمزة"، الذي قدم لي الدعم والإرشاد مما دفع بهذه المذكرة الى النور، والأستاذ المساعد: "بن ساحة علي"، على مساعدته وتوجيهه لي؛

وأتقدم بوافر التقدير وعظيم الإمتنان للجنة المناقشة الأفاضل الذين شرفوني بقبول مناقشتي للمذكرة بدورهم الكبير في إثراء واغناء الدراسة من علمهم وخبرتهم؛

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إخراج هذا العمل للضوء ولو بكلمة طيبة أو بإبتسامة أو دعاء؛

وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور "بريش" والذي لم يبخل علي بالمراجع فيما يخص الموضوع

وأسأل الله العلي القدير أن ينفع بهذا العمل قارئه وأن يتقبله في ميزان حسناته أنه سميع قريب مجيب الدعوات؛

جزاهم الله عني خير الجزاء والعطاء.

الملخص باللغة العربية

في هذه الدراسة سعينا لتسليط الضوء على واقع التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية، والتي شكلت ثورة في الأنظمة المالية والإقتصادية، حيث هدفت الدراسة الى إبراز دوافع تطبيقها في المنطقة وأيضا العوائق والتحديات التي تعيق هذا المشروع، كما هدفت إلى كشف دور التكنولوجيا المالية في الرفع من كفاءة القطاع المصرفي في دول المشرق العربي وشمال إفريقيا، كما تطرقنا إلى واقع تطبيق التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية.

الدراسة التحليلية ركزت على تجربة الإمارات العربية المتحدة ومقارنتها بتجربة الجزائر في هذا المجال، حيث أظهرنا العوامل التي تعيق هذه التجربة في الجزائر والمتمثلة أساسا في النظام التشريعي الجزائري الذي يرفض رفضا مطلقا لأي شكل من أشكال التكنولوجيا المالية المستخدمة في التجارة الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، القطاع المصرفي، الجزائر، التجارة الإلكترونية، الدول العربية.

Résumé en Français

Dans ce memorandum, nous avons étudier à l'application de la technologie financière dans la région arabe, cette derniere a causé une révolution dans les systèmes économiques et financiers, où l'étude avait pour but de mettre en évidence les motifs de leur application dans la région ainsi que les obstacles et les défis entraver le projet, visait également à clarifier le rôle de la technologie financière dans la levée d'efficacité de du secteur bancaire dans le moyen orient et l'Afrique du Nord, comme nous avons eu affaire à la réalité de l'application de la technologie financière dans les banques islamiques.

Etude analytique axée sur l'expérience des Emirats Arabes Unis et la comparer à l'expérience de l'Algérie dans ce domaine, où nous avons montré les facteurs qui font obstacle à cette expérience en Algérie, représentée principalement dans le système législatif algérien, qui rejette absolument toute forme de technologie financière utilisé dans le commerce électronique.

Mots-clés: technologie financière, secteur bancaire, l'Algérie, le commerce électronique, les pays arabes.

Abstract

In this study, the main subject was the appliaction of financial technology in the Arabian region, which caused a revolution in the economic and financial systems, the study aimed to highlight the motives of this application in the region and also the obstacles and challenges that hinder the project, also aimed at clarifying the role of financial technology in the lifting of the sector efficiency banking in the Middle East and North Africa, as we dealt with the reality of the application of financial technology in Islamic banks.

Analytical study focused on the experience of the United Arab Emirates and comparing it to the experience of Algeria, where we have shown the factors that hinder this experience in Algeria, represented mainly in the Algerian law system, which rejects absolutely any form of financial technology used in e-commerce.

Keywords: financial technology, banking sector, Algeria, e-commerce, Arabic countries.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء I
شكر وعرفان II
الملخص باللغة العربية III
Résumé en Français IV
Abstract V
فهرس المحتويات VII
قائمة الجداول X
قائمة الأشكال X
قائمة المختصرات XI
مقدمة عامة 1
تمهيد 6
المبحث الأول: عموميات حول التكنولوجيا المالية 7
المطلب الأول: مفهوم التكنولوجيا المالية 7
الفرع الأول: تعريف التكنولوجيا المالية، نشأتها وتطورها 7
الفرع الثاني: خصائص، أهمية، وأنواع التكنولوجيا المالية 11
المطلب الثاني: إستخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي 15
الفرع الأول: تأثير التكنولوجيا المالية على البنوك التقليدية 15
الفرع الثاني: الفرص والمخاطر الناجمة عن تطبيق التكنولوجيا المالية في العمليات المصرفية 18
الفرع الثالث: دور التكنولوجيا المالية في دعم القطاع المصرفي 19
المطلب الثالث: واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية: 21
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة 26
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية 26
الفرع الأول: الدراسات العربية (المنطقة العربية) 26
الفرع الثالث: الدراسات الاجنبية 31
المطلب الثاني: القيمة المضافة للدراسة 33
الفرع الأول: أوجه التشابه 33
الفرع الثاني: أوجه الإختلاف 33
الفرع الثالث: أبرز الإضافات من خلال الدراسة الحالية 34
خلاصة الفصل الأول 35
تمهيد 37
المبحث الأول: التكنولوجيا المالية في إقتصاديات الدول العربية 38
المطلب الأول: واقع تطبيق التكنولوجيا المالية في الدول العربية 38
الفرع الأول: إحصائيات إستخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية 38

الفرع الثاني: تقنيات التكنولوجيا المالية المستخدمة في الدول العربية.....43
الفرع الثالث: أهم الشركات المتخصصة في التكنولوجيا المالية بالدول العربية 46
الفرع الرابع: توزيع شركات التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية() 49
المطلب الثاني: أبرز بواعث تطبيق التكنولوجيا المالية في إقتصاديات الدول العربية.....51
المطلب الثالث: أبرز العوائق والتحديات التي تواجه تطبيق التكنولوجيا المالية في إقتصاديات الدول العربية.....54
المبحث الثاني: الدراسة التحليلية 55
المطلب الأول: تجربة الإمارات العربية المتحدة 55
الفرع الأول: أسباب صدارة الإمارات العربية المتحدة في مجال التكنولوجيا المالية 55
الفرع الثاني: إمكانات سوق التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات.....57
الفرع الثالث: عوامل نجاح التكنولوجيا المالية في الإمارات 57
المطلب الثاني: واقع التكنولوجيا المالية في الجازئر.....58
المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة 60
الفرع الأول: بالنسبة للإمارات 60
الفرع الثاني: بالنسبة للجزائر 61
خلاصة الفصل الثاني 64
خاتمة.....65

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تحليل الدراسة السابقة الأولى	26
02	تحليل الدراسة السابقة الثانية	28
03	تحليل الدراسة السابقة الثالثة	30
04	تحليل الدراسة السابقة الرابعة	32
05	توزيع عدد الشركات الناشئة في الدول العربية	50
06	إمكانات سوق التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات سنة 2015	57

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تراجع ثقة المواطن الأمريكي في البنوك التقليدية	15
02	نسبة البنوك مع خيار تبني إستراتيجيات الإبتكار	17
03	العوامل المحفزة للجزء لشركات التكنولوجيا المالية	18
04	حجم الإستثمارات في شركات التكنولوجيا المالية خلال الفترة من 2010 إلى 2019	20
05	حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية بمنظمة التعاون الإسلامي لعام 2021	23
06	أفضل 20 دولة حسب نتائج مؤشرGIFT	24
07	توزيع شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية حسب القطاع	25
08	تطور حجم إستثمارات شركات التكنولوجيا الناشئة في الدول العربية	39
09	معدل النمو السنوي لسرعة تطور التكنولوجيا المالية	41
10	معدل التكنولوجيا المالية في الدول العربية خلال سنة 2019	42

11	تقنيات التكنولوجيا المالية المستخدمة في الدول العربية	44
12	نسب الشركات التكنولوجية في الدول العربية	49
13	نسبة صفقات التكنولوجيا المالية في الدول العربية في 2019	59

قائمة المختصرات

المختصر	المختصر باللغة الأصلية	المختصر باللغة العربية
CHIPS	The Clearing House Interbank Payment System)	بيوت التطهير الخاصة بنظام الدفع بين البنوك
NASDAQ	National Associations Of Securities Dealers Automated Quotations	الرابطة الوطنية لسماسرة الأوراق المالية المسعر آليا
SWIFT	The Society For Worldwide Interbank Financial Telecommunication	جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية المالية بين المصارف في جميع أنحاء لعالم
ING	Internationale Nederlanden Group	مجموعة نيدرلاندن العالمية (مصرف إفتراضي)
FSB	Financial Stability Board	مجلس الاستقرار المالي
GIFT	The Growth Of Islamic Financial Technology	نمو التكنولوجيا المالية الإسلامية

مقدمة

مقدمة

مقدمة عامة

يُعدّ التطور الرقمي من أهم ركائز مستقبل القطاع المالي والمصرفي، حيث يتّجه العملاء بشكل متزايد نحو تنفيذ معاملاتهم المصرفية من خلال التطبيقات الإلكترونية والحلول الذكية، وتتمتع التكنولوجيا المالية (Financial Technology) بقدرة حقيقية على تغيير هيكل الخدمات المالية التقليدية، فالتكنولوجيا المالية بإمكانها أن تجعل الخدمات المالية أسرع، وأرخص، وأكثر أمناً وشفافية وإتاحة، خصوصاً للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع القطاع المصرفي.

تعد التكنولوجيا المالية شكلا من أشكال الابتكار المالي التي أحدثت في السنوات الأخيرة نقلة نوعية في مجال تقديم الخدمات المالية، وساهمت في إعادة تشكيل مشهدها وأصبحت منافسا قويا لمؤسسات الوساطة المالية التقليدية، وذلك بتوفيرها لحزمة من الخدمات المتسمة بكفاءة وسرعة التقديم وانخفاض التكلفة ودورها الكبير في تعزيز الاشتمال المالي وإمكانية إيصال الخدمات المالية في مجال المدفوعات والإقراض والتأمين والادخار والاستثمار إلى شريحة واسعة من الأفراد والمؤسسات المستبعدين ماليا.

حيث تُمثّل التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها المختلفة فرصاً وتحديات في الوقت عينه للمصارف والمؤسسات المالية،ومنه فقد فتحت التكنولوجيا المالية آفاق جديدة في القطاع المالي والمصرفي في العالم بشكل عام وفي العالم العربي بشكل أخص ،ومنه كانت دراستنا هذه بيانا لمتطلبات تطبيق التكنولوجيا المالية في اقتصاديات الدول العربية من جهة،وتأثير تطبيق هذه التكنلوجيا على إقتصاديات دول العالم العربي من جهة أخرى.

أولا: إشكالية الدراسة

استنادا إلى ما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة كما يلي :

"" **ماهي آليات ومتطلبات تطبيق التكنولوجيا المالية في إقتصاديات الدول العربية ؟** ""

ويمكن تفريع هذه الإشكالية إلى التساؤلات التالية:

- ما مفهوم التكنولوجيا المالية؟ وما هي أبرز أنواعها وخصائصها؟
- ما صور تطبيق التكنولوجيا المالية في إقتصاديات الدول العربية؟
- كيف يتم تطبيق التكنولوجيا المالية في الدول العربية والمصارف الإسلامية؟

- ماهي أبرز المعيقات والتحديات للتكنولوجيا المالية التي تواجه الدول العربية ؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

وللإجابة على الاسئلة المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

- أبرز آليات تطبيق التكنولوجيا المالية في إقتصاديات الدول العربية تبدأ من خلال خلق أرضية رقمية متطورة في عموم القطاعات العامة والخاصة؛
- يتم تطبيق التكنولوجيا المالية في القليل من البلدان العربية فقط وعلى رأسها الإمارات العربية المتحدة بسبب تطور بنيتها التحتية؛
- من أكبر معيقات تطبيق التكنولوجيا المالية في البلدان العربية هو القوانين والمراسيم التي مازالت متحفظة وقديمة و لم توكب التطور الإقتصادي التكنولوجي؛
- تعتبر التكنولوجيا المالية تهديدا ومنافسا للمؤسسات المالية التقليدية؛

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

قمنا بإختيار هذا الموضوع لعدة أسباب ذاتية وموضوعية نذكر منها:

- الرغبة في دراسة المجال البنكي خاصة التكنولوجيا المالية التي تعتبر مستقبل البنوك العالمية؛
- يعتبر موضوع التكنولوجيا المالية موضوعا عصريا ودراسته ستعني إضافة علمية لمكتبة الجامعة؛
- فضول شخصي يتمثل في التعرف على الإستراتجيات التي جعلت الإمارات العربية المتحدة تتفوق في التسيير المالي مقارنة بالتأخر والركود الذي تشهده الجزائر؛

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على الإطار العام لتطبيق التكنولوجيا المالية في مجال الاقتصاد؛

- التعرف على واقع تطبيق التكنولوجيا المالية في الدول العربية؛
- أخذ نظرة عامة عن أنواع التكنولوجيا المالية المستخدمة في البنوك العالمية والعربية؛

خامسا: أهمية الدراسة

تكتسي الدراسة أهمية كبيرة ترتبط بنمو استثمارات التكنولوجيا المالية في الدول العربية في السنوات الاخيرة، وأهميتها في توفير التمويل الملائم للمؤسسات الذي سيرفع الاقتصاديات العربية لمواكبة الإقتصاد العالمي، غير أنها تجد صعوبات وعراقيل كبيرة من ناحية التطبيق، وفي دراستنا سنحاول معرفة الشروط والخطوات الواجب إتباعها من أجل تخطي العقبات وإنجاح المشروع.

سادسا: حدود الدراسة

سنتناول في هذه الدراسة موضوع متطلبات تطبيق التكنولوجيا المالية في إقتصاديات الدول العربية، و لم تكن هناك دراسة ميدانية فيما يخص الموضوع إذ تحصلنا على المعلومات من عملية البحث في الأنترنت؛

وفي صدد معرفة متطلبات تطبيق التكنولوجيا المالية في إقتصاديات الدول العربية، سنقلص النطاق الجغرافي والإكتفاء بتحليل بعض من الدول العربية التي تملك رؤية مستقبلية في هذا المجال ووضعت إستراتيجيات وخطط من أجل إنجاح المشروع.

أما بالنسبة الى الادوات المستخدمة في البحث فلقد تم الاستعانة بالكتب، المذكرات الجامعية، الملتقيات والمؤتمرات التي تصب في الموضوع، بالإضافة الى المواقع الالكترونية والتقارير الرسمية.

سابعا: منهج الدراسة

تستند هذه الدراسة الاعتماد على:

1. المنهج الوصفي في الجانب النظري فيما يتعلق بسرد مختلف المفاهيم الخاصة بالتكنولوجيا المالية؛
2. المنهج التاريخي في حالة التطرق الى التطور التاريخي للتكنولوجيا المالية في بداية الجانب النظري؛
3. المنهج الوصفي مع الاستعانة بالأسلوب التحليلي ودراسة حالة في الجانب التطبيقي وذلك في الدراسة التحليلية، وذلك من خلال عرض وتحليل مختلف التطورات تطبيق التكنولوجيا المالية في اقتصاديات الدول العربية مع اخذ دولة الجزائر ودولة الامارات العربية كدراسة حالة.

ثامنا: صعوبات الدراسة

- أكبر صعوبة واجهناها في إطار انجاز هذه الدراسة هي قلة المراجع باللغة العربية، أو توفرها باللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية، وترجمتها يستغرق وقتا طويلا؛
- قلة الكتب المتعلقة بالتكنولوجيا المالية على مستوى مكتبة الجامعة؛
- ونظرا لحداثة موضوع التكنولوجيا المالية فهناك اختلاف كبير وواضح بين الكتاب والخبراء من ناحية تصنيف القطاعات والتكنولوجيات المعتمدة في هذا المجال، لذلك ليس هناك صورة واضحة مكتملة المعالم عن التكنولوجيا المالية؛

تاسعا: هيكل الدراسة

لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين: فصل نظري وفصل تطبيقي، إذ تناولنا في الفصل الأول مفاهيم نظرية عن التكنولوجيا المالية ثم تحدثنا عن واقع تطبيقها في الدول العربية والعالم، بعد ذلك تطرقنا إلى ذكر الدراسات السابقة في الموضوع المطروح وقما بتحليلها، كل هذا الطرح يعتبر كمقدمة للفصل التطبيقي أين سنقوم بدراسة متطلبات تطبيق التكنولوجيا المالية في اقتصاديات الدول العربية مبرزين في ذلك أهم التكنولوجيات المستخدمة وبواعث تطبيقها وأبرز العوائق والتحديات التي تواجه التطبيق، وخصصنا الجزء الثاني من الفصل للحديث عن الدراسة التي قمنا بها وختمنا الفصل بذكر أهم النتائج التي توصلنا إليها.

وإخترنا تقسيم خطة البحث كمايلي:

- ❖ الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية
  - المبحث الأول: عموميات حول التكنولوجيا المالية
  - المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة
- ❖ الفصل الثاني: تطبيق التكنولوجيا المالية في إقتصاديات الدول العربية
  - المبحث الأول: التكنولوجيا المالية في إقتصاديات الدول العربية
  - المبحث الثاني: الدراسة التحليلية

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية

تمهيد

ساهمت الأزمة الإقتصادية لسنة 2008 بشكل كبير في تغيير معالم القطاع المالي والمصرفي، فبسببها إضطر التجار، المصرفيين ورواد الأعمال بالتفكير في حلول ومصادر تمويلية جديدة، باستخدام مفرزات الثورة التقنية والرقمية التي شهدها العصر الحالي من ابتكارات تكنولوجيا في القطاع المالي والمصرفي، فكان ذلك شبيه بالمغامرة التي لابد منها، لأن الهدف هو تسيير عملية التمويل من جهة وتقديم خدمات بمستوى تطلع الزبائن والعملاء ومواكبة التقدم التكنولوجي، فأثرت التكنولوجيا على القطاع المالي والمصرفي وظهر ما يعرف بالتكنولوجيا المالية، وكان لزاما على كل الدول ركوب موجة التحول الرقمي والتعامل في العالم الافتراضي، فالتكنولوجيا المالية تسعى للاتصال مباشرة مع الأفراد دون وساطة، فهي تمهد لأفق نحو الأمان المالي لأنها نجحت في استقطاب مشاريع استثمارية هامة، وحصلت على نسب مشاركة مرتفعة، فهي غيرت نموذج الأعمال في العالم جذريا.

وفي الفصل الأول من دراستنا سنتطرق إلى كل هذا بالتفصيل في المبحث الأول الذي سنقوم فيه بالتعريف بالتكنولوجيا المالية ومزاياها، كما سنتحدث عن تطبيقها في المصارف الإسلامية، أما المبحث الثاني فسنخصصه للدراسات السابقة في الموضوع.

المبحث الأول: عموميات حول التكنولوجيا المالية

إن عملية توظيف أي تكنولوجيا في أي قطاع مالي لا تكون وليدة الصدفة،بل تمر على محطات تطورية خلال حقبة زمنية معينة،إنطلاقا من النشأة إلى عوامل التطور إلى صلاحية الإستخدام والتوظيف إلى أسباب التوجه إليها إنطلاقا من الميزات والمميزات التي توفرها.

المطلب الأول: مفهوم التكنولوجيا المالية

الفرع الأول: تعريف التكنولوجيا المالية، نشأتها وتطورها

أولا: تعريف التكنولوجيا المالية

تعددت التعاريف المتعلقة بمصطلح التكنولوجيا المالية لتعدد مجالاتها وتطورها المستمر، نذكر منها:

- عرفها قاموس Oxford على أنها برامج الكمبيوتر وغيرها من التكنولوجيا التي تستخدم لتطوير وتوفير الخدمات المالية المصرفية، كما يصفها بأنها واحدة من أفضل البيئات الاستثمارية وأسرعها نموا لأصحاب رؤوس الأموال.[1]
- كما تعني باختصار وجود علاقة بين القطاع المالي وقطاع التكنولوجيا المالية تجسدها شركات التكنولوجيا المالية التي بدأت تنمو في السنوات الأخيرة بفضل الثورة الرقمية، وإستخدامها لأحدث التكنولوجيات المبتكرة لتطوير إمكانياتها، من أجل توفير عروض خدمات مالية تتلائم مع جمهورها أحسن من تلك الي تقدمها المؤسسات المصرفية، فهدفها القيام بنفس وظائف المصرف بمنح العميل أو الزبون بديل يجنبه وساطة المصرف.[2]
- يعرفها مجلس الاستقرار المالي (FSB) بأنها الابتكارات المالية بإستخدام التكنولوجيا، والتي يمكنها إستحداث نماذج أعمال جديدة أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها أثر ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية وعلى تقديم الخدمات المالية، ومن أهم خصائصها:

(1): تعريف قاموس أوكسفورد بالغة الإنجليزية، نقلا عن الموقع الالكتروني الخاص بالقاموس(تم الإطلاع عليه بتاريخ: 05-02-2022، على الساعة 16:05): https://en.oxforddictionaries.com

)2(: Aldwin BLANC, Les Fintech sont-elles une opportunité ou une menace pour les banques traditionnelles? Travail réalisé en vue de l'obtention du Bachelor HES, Filière économie, Haute École de Gestion de Genève, 2017, P 02.

- إستخدام التقنيات المبتكرة لتوفير خدمات مالية؛
- القدرة على تحسين وتغيير نماذج الأعمال والتطبيقات والرقابة التنظيمية والعمليات والمنتجات بشكل ملموس.[1]

- كما كان تعريفها حسب تقرير التكنولوجيا المالية الصادر عن مختبر ومضة وشركة بيفورت، على أنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية، ومن مميزات هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة، والتي هي شركات صغيرة حديثة العهد تهدف إلى التوسع عن طريق إنشاء أسواق جديدة أو الاستحواذ على حصة كبيرة في الأسواق القائمة، وذلك من خلال تقديم عروض ذات قيمة، وبالتالي فإن الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية هي شركات صغيرة وحديثة تعد بتحسين الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، بالتعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية القائمين.[2]

- ومعهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن، شرح التكنولوجيا المالية على عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها: المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية.[3]

ومنه يمكن القول أن: " التكنولوجيا المالية هي مجموعة من الاساليب والتقنيات المبتكرة في المجال المالي "

(1): http://alrai.com/article/10438390/, consulté le :11/02/2022.

(2): ومضة، بيفورت، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: توجهات قطاع الخدمات المالية، تقرير التكنولوجيا المالية الصادر عن مختبر ومضة وشركة 2017، بيفورت، ص07.

(3): زينب حمدي، الزهراء أوقاسم، مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلة الاجتهاد لزينبلدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر 2019، العدد 9، المجلد 02، ص 402.

ثانيا: نشأة وتطور التكنولوجيا المالية

مرت التكنولوجيا المالية بعدة تحولات وتطورات عبر التاريخ للوصول إلى ما هي عليه اليوم، فهي ليست ظاهرة جديدة وحديثة، فالخدمات المصرفية ومؤسسات الخدمات المالية لها تاريخ طويل من أجل تبني التكنولوجيا، فجذورها تمتد إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر ميلادي.

- سنة 1838م: إخترع العالم صمويل مورس التلغراف الكهربائي واستخدمه في إرسال البرقيات.
- سنة 1866م: إنجاز أول كابل يعبر المحيط الأطلسي بنجاح، فقبل الكابل كانت الاتصالات بين أوروبا وأمريكا تتم عن طريق السفن، وبصرف النظر عن مدة الرحلات فإنها كانت تتعرض لعدة مخاطر منها العواصف المحتملة التي كانت تؤخر الرحلات وتحطم السفن.[1]
- سنة 1918م: البنوك الاحتياطية ابتكرت بما يعرف بدائرة الأموال البرقية، هي عبارة عن شبكة متصلة بالبنوك مخصصة لنقل لأموال تعمل بنظام مورس[2].
- سنة 1950م: أصدر the Diners Club أول بطاقة ائتمان، من قبل مخترعها فرانك ماكنامار.
- سنة 1966م: إنشاء شبكة تلكس في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، بريطانيا، ألمانيا وفرنسا فكانت لها أثر ايجابي من حيث الاتصالات، كما ساهمت في تطور التكنولوجيا المالية.
- سنة 1967م: أطلق على بنك باركليز في أنفيلد (بريطانيا) بموطن الصراف الآلي في العالم.[3]
- سنة 1970م: إنشاء بيوت التطهير الخاصة بنظام الدفع بين البنوك (CHIPS)، من أجل تبسيط وتسريع عمليات الدفع بين المصارف في نيويورك.

:)1(Bernardo Nicoletti،The Future of FinTech, Integrating Finance andTechnology in Financial Services, Palgrave Studies in Financial Services Technology, Rome, Italy, 2017,P 14.

): 2(Douglas W. Arner, and others, a brief history of fintech, This timeline leveraged research from The Evolution of Fin tech: A New Post-Crisis Paradigm?, faculty of law research, paper n 2015/47, to be published in the George town journal of international law, university of Hong king, p 01.

(3): المرجع نفسه، ص02.

- سنة 1970م: إنشاء الرابطة الوطنية لسماسرة الأوراق المالية المسعر آليا (NASDAQ)، أين تم ابتكار التداول في الأوراق المالية إلكترونيا وحتى الاكتتاب العام بمعنى ظهور التجارة الالكترونية.
- سنة 1973م: إنشاء جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية المالية بين المصارف في جميع أنحاء العالم(SWIFT)، مكونة من 831 مصرف من 19 بلد من العالم، لحل مشكل توصيل مختلف المدفوعات بين المصارف عبر العالم.[1]
- سنة 1980م: إختراع جهاز الصراف الآلي إذ يعد تاريخ ميلاد العلاقة بين الخدمات المالية والتكنولوجيا التي تتصف بالعمق، فهذا الاختراع أحد طرق استخدام التكنولوجيا لصناعة الخدمات المالية المفتوحة.[2]
- سنة 1982م: انشأ وليام بورتر trade plus، التي تعتبر تجارة يقوم بها سماسرة الانترنت.[3]
- سنة 1983م: إطلاق ما يعرف باتحاد تكنولوجيا الخدمات المالية كمشروع من قبل سيتي كورب لحماية التعاون التكنولوجي المالي مع الغرباء.
- سنة 1995م: تطوير شبكة الويب العالمية سمحت بالقيام بالتجربة الأولى في مجال رقمنة صناعة الخدمات المالية فكان مصرف فارغو لمالكه ويلز فارغو أول مصرف يستخدم الانترنت في العمليات المصرفية بالولايات المتحدة الأمريكية.[4]
- سنة 1997م: ظهور أول مصرف إفتراضي (ING) بكندا.
- سنة 2008م: تعتبر هذه السنة بمثابة نقطة تحول في التكنولوجيا العالمية بسبب الأزمة المالية العالمية التي تركت النظام المالي على حافة الانهيار الكلي.
- سنة 2009م: إصدار عملة افتراضية تدعى البتكوين من قبل ناكاموتو ساتوشي (اسم مستعار).

ثم توالت الابتكارات بالتوازي مع ما تشهده الثورة الرقمية في مجال تكنولوجيا الاتصالات، وتأثيره على القطاع المصرفي والخدمات المالية بصفة عامة.

)1(: Douglas W. Arner, FinTech: Evolution and Regulation, Asian Institute of International Financial Law, University of Hong Kong, p 9.

)2(: Bernardo Nicoletti, The Future of FinTech, op.cit, p 15.

)3(: Douglas W. Arner, and others, a brief history of fintech, op.cit, p 1.

)4(: Douglas W. Arner, Janos Nathan Barberis, and Ross P. Buckley, FINTCEC AND REGTECH IN A NUSHELL, AND FUTUR IN A SANDBOX, CFA Institute Research Foundation, 2017, p 6.

ثالثا: أسباب اللجوء الى التكنولوجيا المالية

نذكر أهمها: [1]

- حدوث تطور هائل في الأدوات المالية وتوسع التعامل بالتكنولوجيات المصرفية وتطور كبير في عمليات الدفع الالكتروني؛
- سهولة الوصول الى شرائح سكانية أوسع من خلال العالم الافتراضي ومواقع التواصل الاجتماعي؛
- سهولة التعامل في عالم Fintech مقارنة بالعالم التقليدي، الذي يستوجب التعامل فيه فتح حسابات بنكية في الداخل والخارج؛
- إزدياد حجم التجارة الالكترونية وإهتمام العملاء بالخدمات الرقمية الجديدة؛
- ضآلة التكلفة في التعامل في عالم Fintech وسهولة الحصول على الخدمة وبجودة دون دفع تكاليف مرتفعة.
- انخفاض ولاء العملاء للمصارف التقليدية.[2]

الفرع الثاني: خصائص، أهمية، وأنواع التكنولوجيا المالية

أولا: خصائص التكنولوجيا المالية

تتميز التكنولوجيا المالية بعدة خصائص أهمها:

- إستخدام التكنولوجيا في الخدمات المالية، مثل الاستثمار في الشركات الناشئة عن طريق استخدام هذه التكنولوجيا لربط المستثمرين بأصحاب الشركات.
- كما تتميز بتسهيل عمل البنوك والخدمات البنكية من خلال الانترنت، فوفرت الجهد والوقت للمستخدمين في كافة أنحاء العالم.
- يمكن استخدامها من خلال الهاتف الذكي عن طريق التطبيقات المختلفة التي تسهل عمليات الاستثمار، وخاصة عالم العملات الرقمية التي ساهمت في نجاحه التكنولوجيا المالية، حيث تتم كافة الأعمال المالية والاستثمارات من خلال الانترنت، وأصبحت

(1): حدادي عبد اللطيف، التكنولوجيا المالية بين ضخامة المفهوم وجسامة المخاطر، الملتقى الوطني الأول حول الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بتمنراست، 15 و16 أفريل، 2018، ص07.

(2): عليوش قربوع ابتسام، التكنولوجيا المالية ثورة اقتصادية جديدة – دراسة حالتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا، الملتقى الوطني الأول حول الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بتمنراست، 15 و16 أفريل، 2018، ص 04.

الآن العمليات الرقمية من أكبر العوامل التي تساهم في زيادة النمو الاقتصادي للدول، كما توفر الأرباح المرتفعة للمستثمرين الصغار.

- تتميز التكنولوجيا المالية بالتعلم الآلي وتحليل السلوك التنبؤي والتسويق المعتمد على البيانات المتاحة، وليس عن طريق التخمين لاتخاذ القرارات المالية.
- تساعد الأشخاص في التحسين من قرارات إنفاقهم الشخصي بطريقة اقتصادية ومتوازنة.
- كما تساعد العملاء على اتخاذ القرارات الاستثمارية الصائبة، من خلال تحليل البيانات الخاصة باستثمارهم، وتساعدهم أيضًا في فتح فرص جديدة للتجديد المالي.[1]

ثانيا: أهمية التكنولوجيا المالية

تجلى أهمية إستخدام التكنولوجيا المالية، فيما يلي[2]:

- رفع كفاءة تقديم الخدمات المالية وتحسين خدمة العملاء؛
- إن الدفع باستخدام الأجهزة المحمولة مع وضع القواعد التنظيمية الملائمة يمكن أن يساعد في تخفيض نسبة السكان الذين لا يملكون حسابات مصرفية؛
- يمكن للتكنولوجيا المالية تحفيز التنوع الاقتصادي والنمو المنشئ لفرص الحصول على التمويل، وهو ما يشكل أحد القيود التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التجارة عبر الحدود وتحويلات العاملين في الخارج: إن التكنولوجيا المالية والحلول المالية المبتكرة ذات الصلة كالعملات الافتراضية ودفاتر الحسابات الرقمية، يمكن أن تساهم في توفير آليات مدفوعات عابرة للحدود، تتسم بإرتفاع الكفاءة وزيادة الشفافية

)1(: Régis Bouyala, la révolution Fintech, RB EDITION, p 15-16.

(2): إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، آفاق الاقتصاد الإقليمي، الفصل الخامس: التكنولوجيا المالية، صندوق النقد الدولي، 2017، ص 06-07.

والمردودية مقارنة بالبنوك التقليدية أو شركات تمويل الأموال التي تعتمد على علاقات المراسلة المصرفية وبذلك يمكن التخفيف من حدة التحديات التي يفرضها انقطاع علاقات المراسلة المصرفية في بعض البلدان.[1]

- الاستقرار والنزاهة في القطاع المالي: من الممكن أن تسهم التكنولوجيا المالية في تحقيق الاستقرار المالي بتخفيض تكاليف التشغيل في البنوك وتسهيل نقل البيانات الضخمة لإدارة المخاطر وكشف الاحتيال، وفي ظل التوترات الجيوسياسية السائدة من جهة وتزايد التعامل مع قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من جهة أخرى، وسيكون للتكنولوجيا التي تستند إلى البيانات دور مهم في الامتثال للقواعد التنظيمية بعد انتقال البلدان من مرحلة تحسين القواعد التنظيمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى مرحلة تنفيذها.
- العمليات المالية والنقدية: من شأن التحول الرقمي الإسهام في رفع كفاءة تحصيل الإيرادات وأداء المدفوعات الحكومية، بينما يمكن للتوسع في استخدام وسائل الدفع الالكترونية أن يحد من الاحتيال ويزيد من فعالية انتقال آثار السياسة النقدية.[2]

ثالثا: انواع التكنولوجيا المالية

تقوم بعض الشركات المبتكرة في صناعة انواع التكنولوجيا المالية المختلفة بتحويل فئات عديدة من سوق الخدمات المالية لذا يجب أن تكون على دراية بالفئات المتعددة من التكنولوجيا المالية، ونذكر بعض الامثلة عن هذه الأنواع في مايلي:

- الخدمات المصرفية الرقمية: تسمح هذه البنوك للأشخاص بالتعامل مع العمليات المصرفية عبر الإنترنت لتحسين تجربة العملاء، وتستخدم البنوك على الإنترنت تقنيات مبتكرة مثل دراسات الطبيعة الصوتية والوجه، كما تمكن البرامج المصرفية عبر الإنترنت العملاء من إدارة جوانب أكثر من حساباتهم عبر الإنترنت بدلا من زيارة أحد البنوك التقليدية، كما يسمح برنامج الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للعملاء بإدارة الحسابات وعرض محفوظات المعاملات وتسديد الفواتير وغير ذلك من الخدمات.[3]
- التأمين: تستخدم معظم شركات التأمين الحديثة تطبيقات للوصول إلى عملاء جدد، وهذه الشركات أكثر مرونة من شركات التأمين التقليدية، كما تستخدم تلك الشركات تقنيات حديثة مثل شركات إنترنت الأشياء وعلم البيانات الضخمة big data

(1): بوطريف لويزة، يونس شعيب، واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في ظل التحديات الراهنة، مقال نشر في مجلة الأصيل للبحوث الإدارية بجامعة قسنطينة، الجزائر، المجلد 05 ، العدد 02، ديسمبر 2021، ص471.

(2): المرجع نفسه، ص472.

(3): بلانشيه نيكولا، الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2019، ص28.

وغيرها من الحلول الرقمية لتوفير تجربة أفضل للعملاء، وتسمح البيانات التي يتم الحصول عليها للشركات بتقديم عروض شخصية وتسعير ديناميكي وتوصيات، بالإضافة إلى ذلك، يتيح تدفق البيانات في الوقت الحقيقي لشركات التأمين التحكم في المخاطر بفعالية وتعزيز المبيعات[1].

- إدارة العمليات التنظيمية RegTech : تساعد إدارة التنظيم والامتثال في حل المشكلات والتحديات التنظيمية من خلال تطبيق تقنيات مبتكرة وتسمح شركات Regtech للمصارف بالالتزام بالقواعد وإجراء التحليلات باستمرار.

ويمكن لهذه الشركات تجميع كلمات مرور العملاء الفريدة وتخزينها ومراقبتها على أجهزة متعددة، كما تستخدم أيضا برامج إدارة المخاطر المالية التي تقوم بإدارة المخاطر عن طريق الكشف مسبقا عن المخاطر المحتملة وتحليلها واتخاذ الاحتياطات اللازمة لتقليل هذه المخاطر أو الحد منها[2].

- تمويل رأس المال: كما تقوم شركات التكنولوجيا المالية بتحويل تمويل الأسهم، وتعمل بعض الشركات على ربط المستثمرين المعتمدين بمركبات متحركة تم فحصها، ويستخدم آخرون نموذج التمويل الجماعي ويسمح لأي شخص بالاستثمار في أعمال جديدة، وتقوم هذه الشركات بتبسيط عملية جمع الأموال للأعمال التجارية، كما أن جمع الأموال الافتراضية أسهل للمستثمرين، حيث يمكن القيام بكل شيء على الإنترنت.
- الخدمات المصرفية للمستهلكين: وتعتبر المصارف الاستهلاكية فئة أخرى من فئات سوق التكنولوجيا المالية، وبينما تقوم البنوك التقليدية بفرض رسوم مرتفعة، فإن الشركات في هذه الفئة تمثل بديلا للمستهلكين، كما تتاح لهذه الشركات فرصة الوصول إلى المستهلكين الذين يعانون من نقص في التمويل.[3]

(1): عبد المنعم هبة، طلحة الوليد، واسماعيل طارق، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، 2019، ص20.
(2): عبد المنعم هبة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص28.
(3): بلانشيه نيكولا، مرجع سبق ذكره، ص30.

المطلب الثاني: إستخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي

كثر الحديث عن أثر التكنولوجيا المالية على البنوك كونها منافسا لها، وهناك من إستهان من طرح هذا المشكل من أساسه بحجة أن الأشخاص يتمسكون دائما بعاداتهم القديمة وعلى الأغلب قد تظل البنوك مسيطرة على القطاع المالي كحالها دائما وعلى المدى البعيد، إلا أن سلوكيات الفرد تتغير دائما لا محال، كما أن التكنولوجيا المالية ستحدث تغيير وتحول في القطاع المصرفي.

الفرع الأول: تأثير التكنولوجيا المالية على البنوك التقليدية

تعتبر المصارف مؤسسات ذات رقابة عالية، فهي تحتفظ باحتكار إصدار الإئتمانات ومخاطرها، وهي البوابة الأكبر للدفع في العالم، غير أنه هناك بعض الأمور قد تغيرت[1]:

أولا: كان للأزمة المالية أثر سلبي على الثقة في النظام المصرفي، فعلى سبيل المثال الشكل الموالي الذي يلخص دراسة عن ثقة المواطن الأمريكي في البنوك التقليدية.

الشكل رقم (01): تراجع ثقة المواطن الأمريكي في البنوك التقليدية (بالنسبة المئوية)

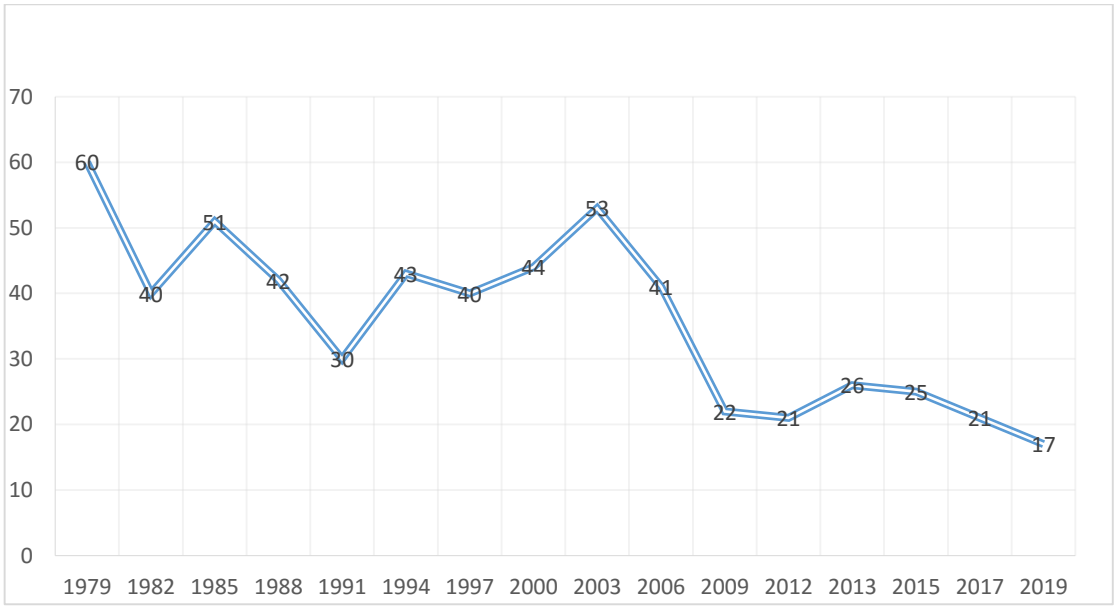

المصدر: قناة CNBC Arabia TV, التكنولوجيا المالية ثورة اقتصادية جديدة، مقال منشور على الموقع الإلكتروني للقناة(تم الإطلاع عليه بتاريخ: 17-02-2022، على الساعة 20:30): https: //cnbcarabia.com/news/view/34152

(1): Mckinsey and Company, Cutting Through the FinTechNoise: Markers of Success Imperatives For Bank, p3, online report at : https://www.mckinsey.com/media/mckinsey/industries/financial,consulté le 17-02-2022.

والملاحظ من الشكل السابق ـــأن النسبة في تراجع مستمر منذ سنة 1979 أين كانت النسبة المئوية للأشخاص الذين يثقون في البنوك التقليدية تقارب 60 %، ومع مرور السنين والتقدم التكنلولوجي الذي بدوره ساهم في تطور التكنولوجيا المالية بدأت النسبة بالإنخفاض حتى صارت أقل من 20% في السنوات الثلاث الأخيرة.[1]

ثانيا: انتشار الهواتف الذكية في كل مكان خفض من احتكار البنوك لمزايا التوزيع المادي، فهي تمكن من تقديم خدمة الدفع بطريقة شخصية للعملاء وتكلفة أقل، كما حدث تحول ديموغرافي كبير فالولايات المتحدة لوحدها 85 مليون جيل الألفية يتم تسميتهم بالمواطنين الرقميين فهم في سن مبكرة وأكثر انفتاح بشكل كبير مما يشكلون قاعدة خصبة لشركات التكنولوجيا المالية.

يمكن القول أن التكنولوجيا المالية هي إعطاء العميل بالضبط ما يريده لأنه سئم من قدم وبطئ البنوك، فشركات التكنولوجيا المالية تقدم بديلا جذابا منخفض التكلفة لعملائها، على سبيل المثال هي تسمح للعملاء بالوصول إلى سعر الصرف الحقيقي في سوق العملات الأجنبية دون إضافة أي رسوم، كذلك تستحوذ على تطبيقات تحويل الأموال دون دفع رسوم فالقدرة على تحمل تكاليف التكنولوجيا المالية يجعل البنوك تأخذها على محمل الجد، المشكل الرئيسي المعرقل لهذه الشركات المستحدثة هو الأمن، بالرغم من تقدم أمنهم فهي تفتقر إلى الاعتراف بالعلامة التجارية من طرف البنوك الكبيرة، لهذا تستغرق وقتا لاكتساب ثقة العملاء[2]. كما أن قوة البنوك التي اكتسبتها على مر السنين تمكنها من تبني ميزة شركات التكنولوجيا المالية عن طريق الاستثمار بكثافة في التكنولوجيا أو الاستحواذ على الشركات الناشئة لإزالة المنافسة، وبالتالي يمكننا القول أن الأمر يعتمد على مدى سرعة إستجابة المصارف للبيئة المتغيرة القائمة على التكنولوجيا، فالبنوك تعترف الآن بالخطر الذي تشكله شركات التكنولوجيا المالية عليها.

في ظل ظهور التكنولوجيا المالية تقوم البنوك بتوسيع استراتيجياتها الإبتكارية، حيث من المرجح أن البنوك التي تحسن مشاريعها الإبتكارية ستبقى واقفة أثناء التوجه إلى التكنولوجيا الرقمية، فصرح ما يقارب ثلاثة أرباع 76% من المديرين التنفيذيين في البنوك سنة 2016 أنهم يملكون إستراتيجية الابتكار، مقارنة مع 50% في عام 2011 و60% عام 2013 (ـــأنظر الشكل الموالي).

(1): Mckinsey and company, op cit.
(2): Harry Caro, The Impact of Fintechs on the Big Banks, online report (consulté le15-02-2022) at: https://themarketmogul.com/impact-fintechs-big-banks/

الشكل رقم (02): نسبة البنوك مع خيار تبني إستراتيجيات الإبتكار

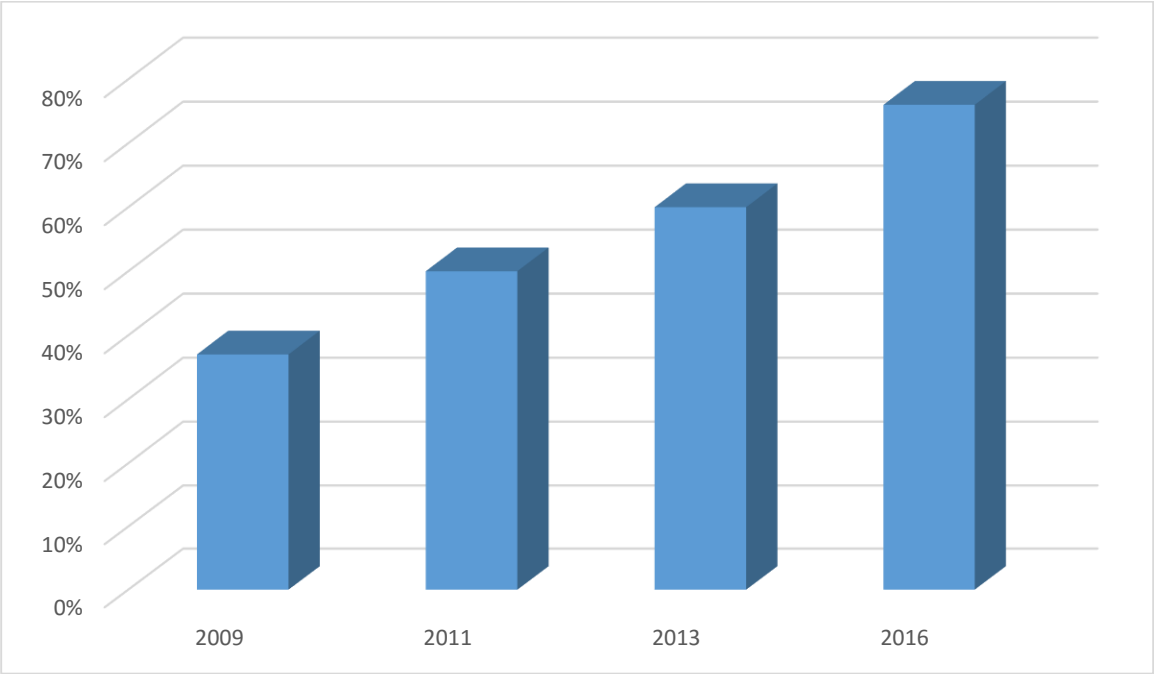

La source : Evan Bakker, The Fintech Ecosystem Report: Measuring the effects of technology on the entire financial services industry, business insider, 2015, p 37.

مما يدل على اعتراف المصارف بضرورة الاستثمار في الابتكار والشعور بخطر الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية لمواجهة خطر شركات التكنولوجيا المالية على البنوك التركيز على جانب الخدمات وتحسينه[1]، لأنه حسب دراسة واردة ضمن تقرير لمؤسسة Ey العالمية، والتي قامت بدراسة إستبيانية لعينة من عملاء شركات التكنولوجيا المالية حول العوامل التي تجذبهم نحو الشركات الحديثة وكانت أغلب النسب تدور حول عامل الخدمة، أين يحتل السعر المرتبة الثانية بنسبة 4.15% فقط، أما 4.43% تمحورت حول سهولة فتح حساب و2.11% تجربة أفضل على الشبكة واستجابة الشبكة لرغبات العميل وعدم تعطلها و3.10% جودة أفضل للخدمات، الشكل الموالي يوضح ذلك:

(1)Evan Bakker, The Fintech Ecosystem Report: Measuring the effects of technology on the entire financial services industry, business insider, 2015, p 37.

الشكل رقم (03): العوامل المحفزة للجوء لشركات التكنولوجيا المالية

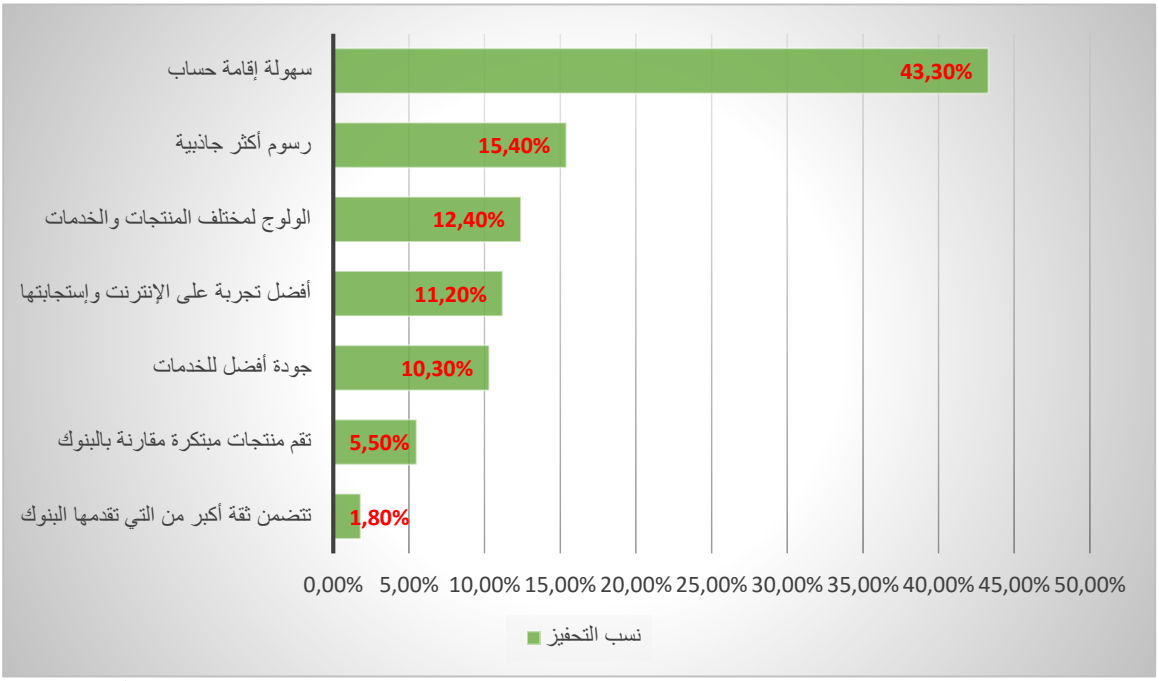

La source : The Journal of Financial Perspectives: FinTech, The EY Global Financial Services Institute, p10.

الفرع الثاني: الفرص والمخاطر الناجمة عن تطبيق التكنولوجيا المالية في العمليات المصرفية

ويمكن استعراض الفرص التي تتيحها التكنولوجيا المالية للقطاع المالي والمصرفي بما يلي:

- تعزيز الشمول المالي؛
- توفير خدمات مصرفية أفضل وأكثر ملائمة للعملاء؛
- التأثير الإيجابي المحتمل على الاستقرار المالي بسبب تزايد المنافسة ودور التكنولوجيا الرقابية (RegTech) في تحسين عمليات الامتثال في المصارف؛

ومن جهة أخرى، تتضمن المخاطر الرئيسية التي قد تنجم عن تطبيق التكنولوجيا في العمليات المصرفية[1]:

- المخاطر الإستراتيجية؛

(1): التكنولوجيا المالية، التطور الرقمي من أهم ركائز مستقبل القطاع المالي والمصرفي، مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد 467، 2019، ص358.

- المخاطر التشغيلية؛
- مخاطر الامتثال؛
- مخاطر الاستعانة بمصادر خارجية؛
- المخاطر السيبرانية (Cyber-risk) ومخاطر السيولة والتمويل

الفرع الثالث: دور التكنولوجيا المالية في دعم القطاع المصرفي

اتخذت شركات التكنولوجيا المالية صورة الشركات الناشئة من خلال خلق أسواق جديدة لها أو الاستحواذ على حصة الأسواق القائمة لتقديم خدمات مالية من بينها تحويل الأموال عبر الهاتف النقال، إدارة الثروات (الأملاك)...الخ. ما جعلها تساهم في تطوير الخدمات المالية والتي أصبحت تتصف بسرعة عالية وتكلفة أقل وشفافية وسيولة في الاستخدام وبذلك أصبحت منافسا قويا للشركات التقليدية على رأسها البنوك، وقد شهد هذا المجال نموا سريعا حيث ارتفع حجم الصفقات العالمية في هذا المجال من 14 مليون دولار في عام 2017 إلى 25 مليون دولار في الربع الأول من سنة 2018 وقد بلغ الاستثمار في شركات التكنولوجيا الحيوية في أوروبا 26 مليار دولار من خلال 198 صفقة.[1]

وقادت عمليات الاستحواذ الضخمة على WorldPay* وiZettle* وشراء برامج Nets* وIRIS وقد ارتفع حجم الوساطة في عمليات الدمج والاستحواذ في أوروبا من 7.23 مليون دولار في عام 2017 إلى 4.60 مليون دولار خلال الربع الأول من مطلع سنة 2018، فيما قادت المملكة المتحدة هذا المبلغ بأكثر من 16 مليار دولار من إجمالي الاستثمار في التكنولوجيا، أما في قارة أمريكا وخلال نفس الفترة بلغ الاستثمار في التكنولوجيا في الأمريكتين إلى8.14 مليار دولار عبر 504 صفقة و بنسبة 69% من قيمة الصفقة في النصف الأول من عام 2018، وبلغ حجم الاستثمار العالمي في شركات التكنولوجيا الحيوية 9.57 مليار دولار في 875 صفقة، أما في آسيا فقد بلغت الاستثمارات بها في الربع الأول من سنة 2018 حوالي 8.16 مليار دولار لمجموع صفقات

1: عمارية بختي وغنية مجاني، دور تكنولوجيا المالية في دعم القطاع المصرفي، مجلة المدبر، العدد 02، المجلد 07، 2020، ص-ص105-106.

* WorldPay: شركة عالمية متخصصة في تقديم خدمات الدفع الالكتروني بما فيها بطاقات الائتمان تأسست سنة 1989.

* iZettle: هي شركة تكنولوجيا مالية سويدية تأسست من قبل Jacob Geer وMagnus Nilsson في أفريل 2010، وأطلقت الشركة أول تطبيق وخدمة في عام 2011، وتقدم الشركة مجموعة من المنتجات المالية بما في ذلك المدفوعات ونقاط البيع والتمويل وتطبيقات الشركاء.

* Nets: عرفت الشركة باسم Nets منذ عام 2010، ولكن لها تاريخ يرجع إلى عام 1968. تمتلك Nets أكثر من 2400 موظف يعملون في خمسة بلدان، ويقع المقر الرئيسي للشركة في كوبنهاغن، ولكن لديها أيضا مواقع في أوسلو، ستوكهولم، هلسنكي وتالين، وبالنسبة لعملائها فهم البنوك والشركات والتجار والقطاع العام.

قدر ب 162 صفقة وقد كان للصين والهند حصة منها، والشكل الموالي يبين تطور حجم الاستثمارات خلال الثماني سنوات الأخيرة:

الشكل رقم (04): حجم الإستثمارات في شركات التكنولوجيا المالية خلال الفترة من 2010 إلى 2019

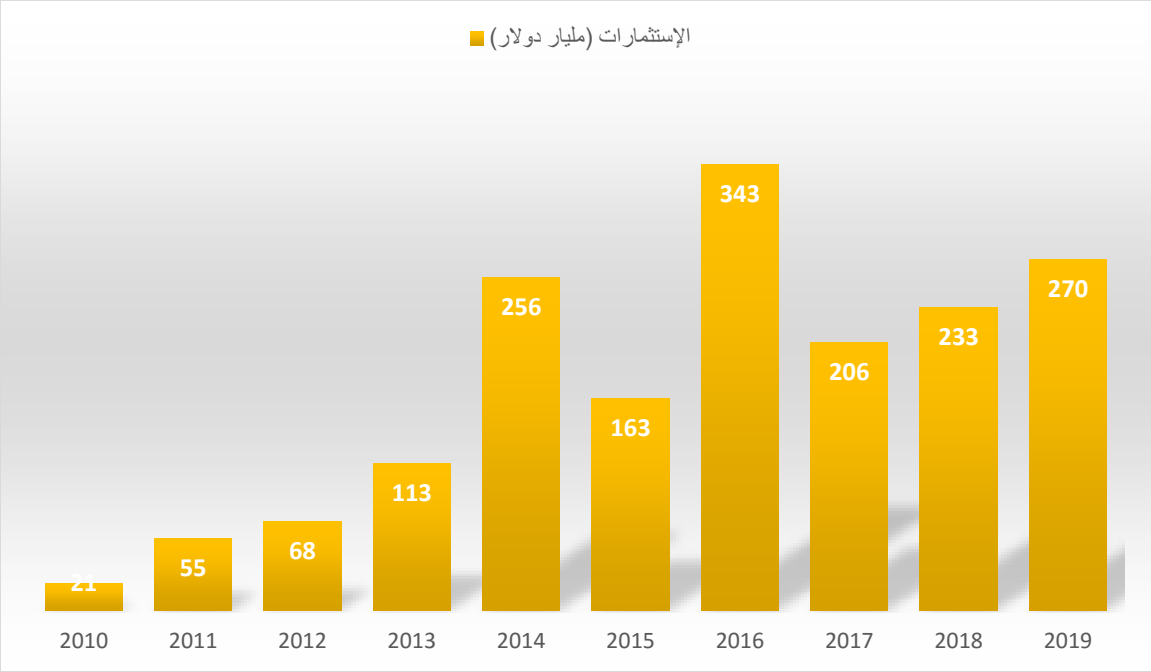

La source : Ian Pollari and Anton Ruddenklau, Pulse of Fintech 2018 Global analysis of investment in fintech, KPMG International (data provided by PitchBook), 2018,p12.

إن استخدام التكنولوجيا المالية[1] يساهم في نمو الاقتصاد الرقمي ونمو التجارة الرقمية ومكننة المدفوعات الالكترونية وذلك يساهم في إدماج الاقتصاد الموازي مع الاقتصاد الرسمي، كما ساهمت في تطوير المنتجات المصرفية حيث تم تطوير العديد من الخدمات ما ساهم في استفادة قطاع البنوك منها في تحسين جودة وتكلفة منتجاته، فقد تبنت البنوك بفعل التقدم الاقتصادي كخطوة أولى في مسافة ألف ميل لهذه التقنية من خلال استخدامها لوسائل الدفع الالكتروني لإدراكها أن الحلول التكنولوجية تفتح لها آفاقا جديدة، كما باشرت بوضع استراتيجيات تستهدف من خلالها رفع درجة رضا العملاء من خلال نشر الخدمات المصرفية وتحقيق الشمول

[1] بلقاضي شيماء، دور التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي في الرفع من كفاءة القطاع المصرفي الجزائري- محاكاة تجارب دولية عربية، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص إدارة مالية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2021، ص48.

المالي وتسهيل تقديم خدمات للعملاء وتوسيع حصصها في السوق من خلال استهداف فئة جديدة من العملاء لم يكونوا من ضمن عملاء البنك وتحفيزهم للتعامل مع البنك رفع الكفاءة التشغيلية للبنوك وكل ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا المالية التي اتاحت مصادر تمويلية بديلة للمؤسسات الاقتصادية كما أنها تساعد في الامتثال لقواعد إدارة المخاطر[1].

طرحت لجنة بازل في تقريرها الصادر في أوت 2017 سيناريوهات لوضعية القطاع المصرفي في ظل تحديات شركات التكنولوجيا المالية تضمنت في مجموعها خمسة احتمالات لمصير البنوك في ظل التكنولوجيا المالية وتمثلت في:

- تبني فكرة التكنولوجيا المالية من خلال تطوير منتجاتها المصرفية باستخدام التكنولوجيا؛
- اقتسام السوق بين شركات التكنولوجيا المالية والبنوك التقليدية؛
- اقتصار دور البنوك على تقديم خدمات غير منظورة عمليا كما هو الحال عند انتشار منصات الدفع الالكتروني أين تحول البنك إلى خزانة واقتصر دوره على التأكد ومراقبة المعلومات؛
- اندثار فكرة البنك وحلول شركات التكنولوجيا المالية مكانه لقدرتها على فهم احتياجات العميل من خلال قاعدة البيانات التي تملكها عنه.

المطلب الثالث: واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية:

يتضمن مصطلح التكنولوجيا المالية الإسلامية IFinTech مكونين رئيسين: التكنولوجيا المالية Financial Technology والتمويل الإسلامي islamic Finance، وتعرف بأنها جميع تطبيقات ومنتجات التكنولوجيا المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ويتم اعتمادها في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية.[2]

كما تعرف أيضا بأنها جميع التطبيقات المالية الرقمية المعاصرة التي يمكن استخدامها في قطاع الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية ولاتتقاطع مع مقاصد الشريعة الإسلامية، وتؤدي إلى:

(1): بلقاضي شيماء، المرجع الأخير ، ص48 و49.

(2)http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1217654, consulté le 03/03/2022.

- استنبات نماذج أعمال جديدة قائمة على التكنولوجيا لتعزيز أهداف الشريعة في المجالات الاقتصادية والبيئية والمالية والاجتماعية؛
- تقديم خدمات أفضل لعملاء المصرفية الإسلامية من حيث جودة المنتج وسرعة إنجاز الخدمات؛
- تتيح وصولا أسهل وأقل كلفة للخدمات المالية الإسلامية ومواكبا لتطلعات الجيل الجديد، وتحقيق الشمول المالي للتخفيف من حدة الفقر؛
- إرساء العدالة الاجتماعية؛

خاصة وأن العالم الإسلامي يمتلك إرثا حضاريا عميقا فيما يتصل بالتقنيات الرقمية، التي تعتمد أساسا على الخوارزميات التي تعد ركائز أساسية فيها حيث أن كل جهاز وتقنية حديثة مبنية على عدد من الخوارزميات الأساسية، وهي اكتشاف إسلامي يعود الفضل فيه إلى العالم الإسلامي في الرياضيات، محمد بن موسى الخوارزمي (781م-847م) الذي كان باحثا في بيت الحكمة ببغداد (الذي أنشأه الخليفة العباسي المأمون بن هارون الرشيد) حيث ضمنها في كتابه الموسوم «المختصر في حساب الجبر والمقابلة» الذي ترجم إلى اللغة اللاتينية عام 1145م[1]، وظل يدرس في الجامعات الأوروبية لغاية القرن السادس عشر، وبنيت عليه العديد من الاختراعات المتصلة بالرياضيات والحاسوب والتكنولوجيا.

أما بالنسبة للتطورات الحاصلة بسوق التكنولوجيا المالية الإسلامية، فيمكن تلخيص ما جاء في التقرير الصادر عن: شركة الأبحاث DinarStandard وكذا المتخصصين في التمويل الرقمي المهيكل الخاص بالتكنولوجيا المالية الإسلامية العالمية لسنة 2021 في النقاط التالية[2]:

- حدد عدد شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية ب241 شركة، بعدما كانت 93 شركة ناشئة ناشطة عالميا وذلك حسب تقرير التكنولوجيا المالية الإسلامية لعام 2018.[3]

(1): المرجع نفسه.

(2) : Tayyab Ahmed and abdul hasseb basit, Global Islamic Fintech Report 2021. DinarStandard, Elipses and salaam gateway, 2021, pp 5, 11, 15,16

(3) :without author, Dubai Islamic Economy Development Centre, Islamic Fintech Report, DinarStandard, 2018, p19.

- بلغ حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية بمنظمة التعاون الإسلامي 49 مليار دولار عام 2020 والذي يمثل 0.72 % من حجم سوق التكنولوجيا المالية العالمية بناء على حجم المعاملات، ومن المتوقع أن ينمو بمعدل سنوي مركب بنسبة (21%) إلى 128 مليار دولار عام 2025، وهذا ما يقارن بشكل إيجابي مع معدل النمو السنوي المركب للتكنولوجيا المالية التقليدية إلى 15%.
- ما نسبته (75%) من حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية بمنظمة التعاون الإسلامي تسيطر عليه الأسواق الخمسة: (العربية السعودية، إيران، الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا، إندونيسيا) مما يشير إلى تركيز عال لنشاط السوق بين الدول الخمس الرائدة، والشكل أدناه يوضح ذلك.

الشكل رقم(05): حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية بمنظمة التعاون الإسلامي لعام 2021

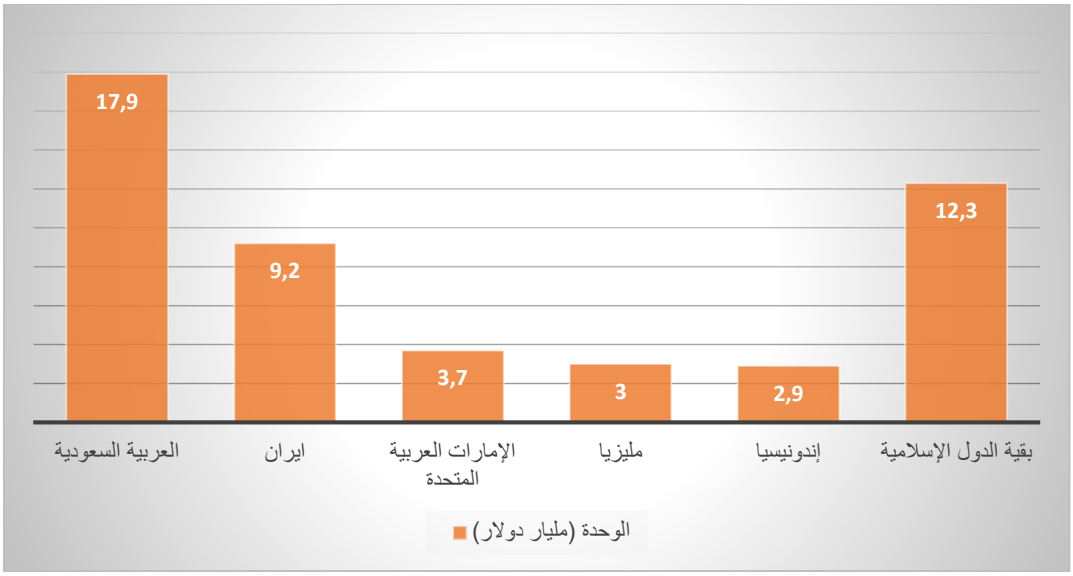

La source : Tayyab Ahmed and abdul hasseb basit, Global Islamic Fintech Report 2021. DinarStandard, Elipses and salaam gateway, 2021, p10.

- تمثل العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا، تركيا، الكويت، أكبر خمسة أسواق في منظمة التعاون الإسلامي للتكنولوجيا المالية الإسلامية بالنظر إلى حجم المعاملات، مما يشير إلى هيمنة قوية من قبل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا.

- ما نسبته 77 % من شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية تنشط في مجال جمع الأموال، الودائع، الإقراض، إدارة الثروات، التمويل البديل، المدفوعات.
- على الرغم من وجود عدد متزايد من البلدان التي تشهد نشاطًا إسلاميًا للتكنولوجيا المالية، أو في وضع جيد لتسهيل مثل هذا النشاط، فلا يوجد تصنيف أو مؤشر موحد يعتمد عليه لمقارنة هذه البلدان في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية، وعلى هذا كان ضروريا وجود مثل هذا التصنيف، ويقدم هذا التقرير أيضا مؤشر GIFT للتكنولوجيا المالية الإسلامية، يمثل هذا الأخير البلدان الأكثر ملاءمة لنمو سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية والنظام البيئي في دولها.
- الدول الثلاثة الرائدة حسب المؤشرGIFT هي : ماليزيا، العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(06): أفضل عشرين دولة حسب نتائج المؤشرGIFT

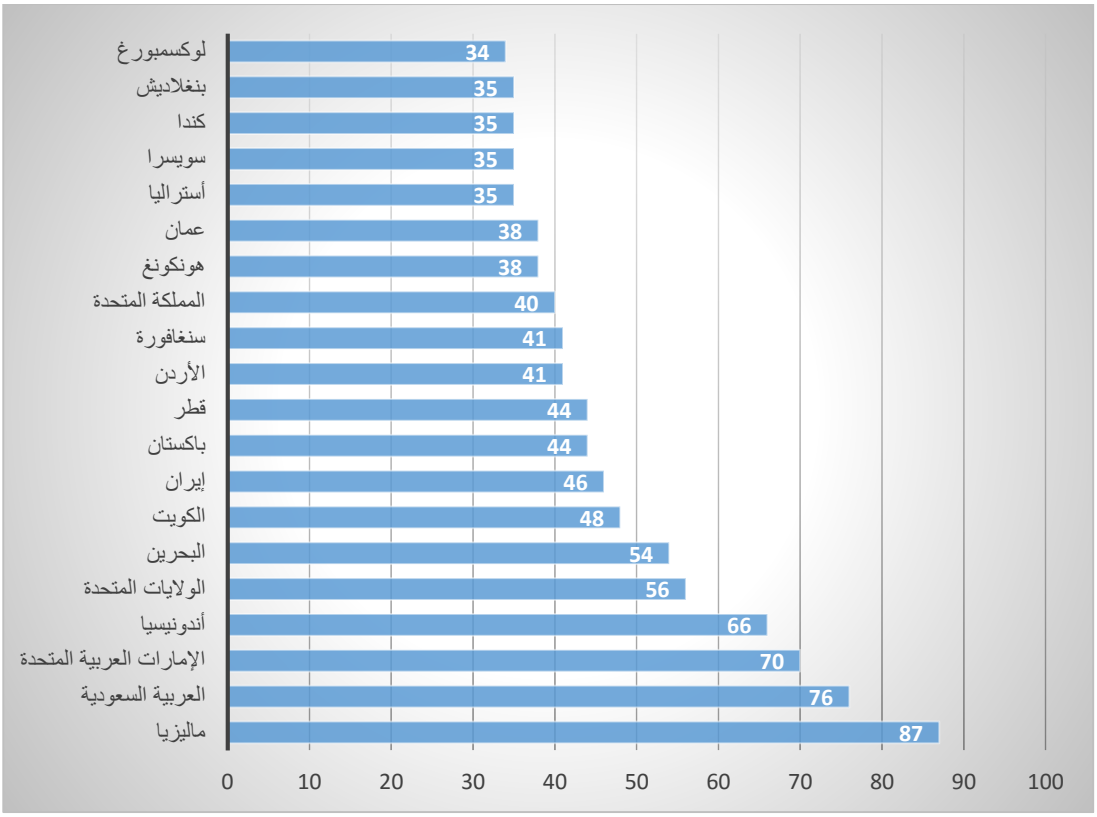

La source : Tayyab Ahmed and abdul hasseb basit, Global Islamic Fintech Report 2021. DinarStandard, Elipses and salaam gateway, 2021, p16.

- في قائمة أفضل 10 دول ضمن مجموعة مكونة من 64 دولة، لدينا تسع دول من أصل عشر أي ما نسبته (90%) تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي التي غالبيتها مسلمة، الاستثناء الوحيد هو المملكة المتحدة التي لديها نظام تكنولوجيا مالية إسلامية مزدهر، وذلك يعود لعدة عوامل نذكر منها: سوق تكنولوجيا مالية إسلامية نشط ووجود العديد من شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية، الدعم التنظيمي، قطاع التكنولوجيا المالية المتطور بشكل عام، توفر الإطارات الكفؤة بقطاعات التمويل والتكنولوجيا الإسلامية المتقدمة.
- ارتكز نشاط شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية في قطاعات (جمع الأموال، الودائع والإقراض، المدفوعات، التمويل البديل، تمويل الثروة)، بنسبة تفوق 10 % وبنسبة محصورة ما بين 5 % و10 % في قطاعات: الأصول الرقمية، التأمين، عوامل التمكين التكنولوجية، وكان نشاطها في قطاعات أخرى لا يتعدى 3 % ولا يقل عن 1 % وهي: التمويل الاجتماعي، العمليات، أسواق المال، والشكل أدناه يوضح ذلك.

الشكل رقم(07): توزيع شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية حسب القطاع

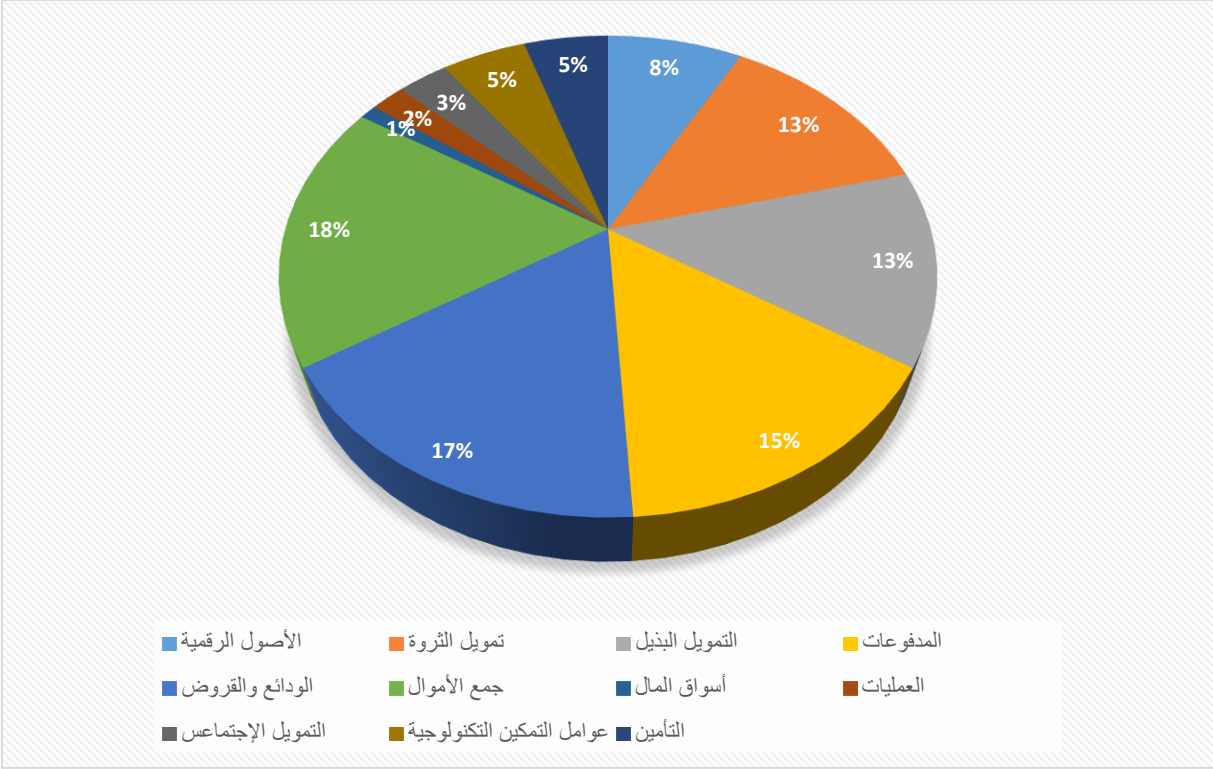

La source : Tayyab Ahmed and abdul hasseb basit, Global Islamic Fintech Report 2021. DinarStandard, Elipses and salaam gateway, 2021, p10.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى عرض أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع البحث من خلال دراسة المتغيرات ذات العلاقة بالموضوع الحالي، بحيث اختلفت وتباينت الدراسات في معالجة مواضيعها بغية توصل إلى النتائج المرجوة، ومنه فتعتبر هذه الدراسة كمحاولة تكملة أو تطرق إلى بعض الجوانب التي لم يتم توصل إليها من خلال الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية

إخترنا الدراسات التالية كمرجع ننطلق منه في دراستنا لأنها تتشابه في القضية المعالجة، وخصوصا تركيزها عن المنطقة العربية، فلجأنا لأربعة دراسات وهي كمايلي:

الفرع الأول: الدراسات العربية (المنطقة العربية)

الدراسة الأولى: واقع استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي

جدول رقم (01): تحليل الدراسة السابقة الأولى

العنوان	واقع استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي.
المؤلف	الأستاذين بن فضة ويسام وبن حسان حكيم (جامعة بومرداس، الجزائر)
تاريخ ومكان النشر	31 ديسمبر 2020، نشرت في مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 04، العدد 03، عبر صفحاتها (من 111 إلى 130).
اللغة	العربية
إشكالية الدراسة (التساؤل المطروح)	ما هو واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي؟ وما هي أهم التحديات التي تواجه انتشارها في المنطقة؟

أهداف الدراسة	- الوقوف على التقدم الذي حققته دول العالم في مجال التكنولوجيا المالية وبصفة خاصة واقع تطبيقها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ - التركيز على صعوبات تطبيقها في الدول العربية.
منهج الدراسة	المنهج الوصفي التحليلي، مدعوم بالإحصائيات والبيانات والتحليلات عن واقع التكنولوجيا المالية على المستوى العالمي وعلى مستوى الوطن العربي؛
نتائج الدراسة	- عرفت التكنولوجيا المالية إنتشارا واسعا على المستوى العالمي في السنوات الأخيرة، وأصبحت الخدمات التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية تحظى بثقة العملاء مقارنة بخدمات المؤسسات المالية التقليدية، وفي خضم هذا التطور تحاول الدول العربية افتكاك مكانة في مجال التكنولوجيا المالية؛ - هناك تفاوت في درجة استخدام التكنولوجيا المالية من دولة عربية إلى أخرى، حيث تحتل دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة الأولى بنسبة 61% للشركات التي تستخدم التكنولوجيا المالية؛ - في دول شمال إفريقيا شركات التكنولوجيا المالية هي شبه غائبة وذلك يرجع لعدة عوامل قانونية وتنظيمية ومالية وكذا لعدم توفر البنية التحتية الضرورية، إلا أن دولة مصر حققت تقدما نسبيا مقارنة بدول شمال إفريقيا؛ - بالنسبة للجزائر فالتكنولوجيا المالية غير مستخدمة نظرا لعدم توفر الظروف الضرورية لتطورها إضافة لوجود بعض العراقيل القانونية وغياب ثقافة استخدام خدمات التكنولوجيا المالية لدى المستهلك الجزائري. "...//..."

الدراسة الثانية: تحليل واقع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: قراءة للتحديات والإمكانات

جدول رقم (02): تحليل الدراسة السابقة الثانية

العنوان "...//..."	تحليل واقع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: قراءة للتحديات والإمكانات.
المؤلف	الدكتور عبد الوهاب صخري والأستاذة سمية بن علي (جامعة عنابة، الجزائر)
تاريخ ومكان النشر	12 جويلية 2021، نشرت في مجلـــة العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 01، عبر صفحاتها (من 402 إلى 418).
اللغة	العربية
إشكالية الدراسة (التساؤل المطروح)	في ظل التطورات الهائلة لقطاع التكنولوجيا المالية في مختلف بقاع العالم كيف تميز واقع هذه التقنية المستحدثة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟
أهداف الدراسة	- تحديد أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية كونها بديل مستحدث للخدمات المالية والتمويلية؛ - تحليل واقع التكنولوجيا المالية على المستوى العالمي وعلى وجه الخصوص منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في محاولة لقراءة تحديات وإمكانيات هذا القطاع في المنطقة.
منهج الدراسة	إستقراء كل ما تم تناوله حول التكنولوجيا المالية في المراجع والأدبيات العربية والأجنبية، ووصف مختلف الجوانب المتعلقة بهذه التقنية، مع تحليل واقعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. "../..."

".../..." نتائج الدراسة	- أصبحت التكنولوجيا المالية ضرورة ملحة وسياسة إستراتيجية ترفع من حظوظ النظام لمالي، لما توفره من تقنيات رقمية متقدمة تسهم في الرفع من قدراتها التنافسية وزيادة كفاءتها في أداء الخدمات المالية؛ - تسمح التكنولوجيا المالية بالوصول إلى شريحة كبيرة من الأفراد الذين لا يتعاملون مع الجهاز المصرفي نظرا لكثرة التعقيدات والإجراءات المفروضة، كما أنها وسيلة في يد المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز قدراتها التمويلية وإزالة عقبة الإقصاء المالي؛ - نمت صناعة التكنولوجيا المالية بشكل رهيب في كل من آسيا، أوروبا، أمريكا الجنوبية، والولايات المتحدة الأمريكية، ويعزى هذا التفوق لعدة عوامل أهمها الإمتيازات النوعية وكذا تعزيز الإبتكارات المالية، توفير البيئة الحاضنة الأكثر تقدما، وزيادة ثقة وإقبال الأفراد على خدمات وحلول التكنولوجيا المالية؛ - يعد توفر الدعم الإستراتيجي والبنية التحتية الخصبة والقوانين المنظمة من أهم عوامل صدارة الإمارات العربية المتحدة في تسجيلها لأكبر عدد من الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية، كما بادرت العديد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في صورة السعودية، مصر، والبحرين بإطلق برامج ومسرعات التكنولوجيا المالية في محاولة منها لاستيعاب هذه الصناعة واللحاق بركب الدول المتقدمة؛ - تميزت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتفاوت ملحوظ في مستويات التكنولوجيا المالية، حيث إحتلت دول الخليج العربي الصدارة بالإضافة لمصر، لبنان، والأردن، ذلك بالمقارنة بالمستوى المتواضع لباقي الدول العربية في المنطقة على رأسها الجزائر بسبب مشكلة الأطر القانونية والتنظيمية، غياب الوعي والثقافة التكنولوجية، تدني جودة الإنترنت وخدمات الإتصال؛

الدراسة الثالثة: التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة استطلاعية لعينة من موظفي مصرفي بغداد التجاري والتجارة العراقي.

جدول رقم (03): تحليل الدراسة السابقة الثالثة

العنوان	التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة استطلاعية لعينة من موظفي مصرفي بغداد التجاري والتجارة العراقي.
المؤلف	مصطفى سلام عبد الرضا، حيدر محمد كريم، سنان عبد الله حرجان. (العراق)
تاريخ ومكان النشر	بحث نشر بمجلة جامعة جيهان، اربيل للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 2، بتاريخ 20 جانفي 2020.
اللغة	العربية
إشكالية الدراسة (التساؤل المطروح)	هل ان التكنولوجيا المالية بمفهومها الحديث قادرة على تحقيق عمليات التنمية المستدامة؟
أهداف الدراسة	• بيان دور وأهمية التكنولوجيا المالية في التعاملات المصرفية وتحقيق التنمية المستدامة. • تحليل مدى استجابة مصرفي بغداد التجاري والتجارة العراقي لفكرة التكنولوجيا المالية وتحقيق عمليات التنمية المستدامة
منهج الدراسة	• وظف الباحثون المنهج الوصفي في الجانب النظري واعتمدوا على المجلات والدوريات العلمية والأبحاث والدراسات ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة فضلا عن استعمال شبكة الإنترنت وما تحتويه من أبحاث إلكترونية لتزويد ورفد الجانب النظري بالمعلومات الهادفة للدراسة. "../..."

"".../..."	• وإستعملوا المنهج التحليلي لتحليل الاستبانة التي تناولت قياس جاهزية التكنولوجيا المالية ودوره في تحقيق عمليات التنمية المستدامة، والتي كانت غايتها الوقوف على مدى إمكانية تطبيق ومعرفة هل أن المصارف العراقية لديها مفهوم واضح عن أهمية التكنولوجيا المالية في العمل المصرفي.
نتائج الدراسة	• أصبحت التكنولوجيا المالية وقعا وجزأ لا يتجزأ من حياة المجتمع ومشاركا فاعلا في القطاعات الحيوية وبالأخص المصرفية كونها قدمت جملة من الابتكارات التي ساعدت المصارف في توصيل خدمات الى مختلف الفئات الإجتماعية. • أسهمت التكنولوجيا المالية من خلال ابتكاراتها في تلبية حاجات ورغبات الزبائن المتنوعة التي تطورت بتطور الواقع الاقتصادي والتكنولوجي وهذا الامر مكن القطاع المصرفي من الدخول في أسواق متنوعة وذات طابع محلي ودولي وعالمي في نفس الوقت. • ساهمت إبتكارات التكنولوجيا المالية في تقديم خدمات مصرفية ومعالجة عمليات مصرفية متنوعة بكلف منخفضة جدا قياسا بنظيرتها التقليدية، فضلا عن امتياز الخدمات الالكترونية بجودة عالية على خلاف التقليدية وهذا حسب ما يراه أفراد العينة. • ليزال القطاع المصرفي العراقي يفتقد الى البنى التحتية والأدوات الفنية التي تمكن التكنولوجيا المالية من تحقيق أهدافها فتهيئة هذه المستلزمات تحتاج الى كلف عالية يجب ان تتحملها المصارف إنجاح التكنولوجيا المالية والاستفادة من ابتكاراتها، فضلا عن افتقار المجتمع للثقافة التكنولوجية اللازمة للحصول على الخدمات التكنولوجية.

الفرع الثاني: الدراسات الاجنبية

الدراسة الرابعة: الشمول المالي في إفريقيا – تحسينه من خلال التكنولوجيا المالية

جدول رقم (04): تحليل الدراسة السابقة الرابعة

العنوان	الشمول المالي في إفريقيا – تحسينه من خلال التكنولوجيا المالية وبالإنجليزية: Financial inclusion in Africa – improving it through Fintech
المؤلف	سوزانا غاميتو، (جامعة لشبونة، البرتغال)
تاريخ ومكان النشر	الدراسة عبارة عن مذكرة تخرج من أجل الحصول على شهادة الماستر في تخصص المالية، بجامعة لشبونة الكاثوليكية بالبرتغال في جوان 2018.
اللغة	الإنجليزية
إشكالية الدراسة والتساؤل المطروح	تهدف الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية: • كيف يمكننا قيس الشمول المالي؟ • ما هي المعايير التي تجعل بعض الدول متفوقة عن دول أخرى في تحقيق الشمول المالي؟ • كيف يتم إستغلال التكنلوجيا المالية من أجل تحقيق الشمول المالي في قارة إفريقيا؟
أهداف الدراسة	تحاول هذه الدراسة تحليل العلاقة بين نمو الشمول المالي وإستثمارات التكنولوجيا المالي في إفريقيا، من خلال إيجاد االفوارق بين البلدان الإفريقية و البلدان ذات الإقتصاد الأكثر شمولا ماليا.
منهج الدراسة	إعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي بصفة عامة، من خلال تحليل البيانات والمعطيات المأخوذة من دراسات سابقة ومن مواقع إلكترونية ومجلات وتقارير علمية. ".../..."

نتائج الدراسة "".../...""	من خلال هذه الدراسة إستنتجنا أن: • من خلال تطبيق التكنلوجيا المالية في البنوك الإفريقية يتم توصيل الخدمات والمنتجات الجديدة والمتوسطة للمستهليكين والسماح لهم بالتعامل مع بعض المشكلات وتلبية حاجياتهم. • من أكبر المعيقات للتكنلوجيا المالية في قارة إفريقيا هو أن في بعض بلدانها تعتبر التكنولوجيا أمرا جديدا ومن الصعب التأقلم معه بسبب المستوى الثقافي والتعليمي للشعوب ويستغرق تأقلمهم معها وقتا طويلا. • تحاول بعض الدول الإفريقية مواكبة التطور التكنولوجي وتطوير إقتصادها بكل الطرق مثل دولة جنوب افريقيا التي تكاد تخرج من مجموعة دول العالم الثالث من خلال التقدم الذي وصلت إليه في هذا المجال. • تحقيق الشمول المالي في بعض البلدان الإفريقية سيستغرق وقتا طويلا، بسبب عدم وجود تخطيط ورؤية مستقبلية.

المطلب الثاني: القيمة المضافة للدراسة

يركز هذا المطلب على المقارنة بين الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من خلال ذكر أهم أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين دراستنا ودراسات السابقة التي تم ذكرها سابقا، وهذا من أجل إبراز القيمة المضافة من خلال هذه الدراسة.

الفرع الأول: أوجه التشابه

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أنهما تعالجان نفس الموضوع المتمحور حول إظهار واقع تطبيق التكنولوجيا المالية في البلدان العربية من خلال أرقام وإحصائيات للإستثمارات الموضوعة في هذا المجال، وأيضا خصصت كل مكانا للحديث أهم الصعوبات والعوائق التي تعرقل تطبيقها، قانونية كانت أو تنظيمية.

الفرع الثاني: أوجه الإختلاف

الإختلاف يكمن في أن الدراسات السابقة عبارة عن مقال وجيز لا يتعدى العشرين صفحة يدرس الموضوع سطحيا، عكس الدراسة الحالية التي تعتبر مئكرة تخرج تحتوي على الكثير من المعطيات وتدرس كل جوانب الموضوع.

الإختلاف يكمن في أيضا في الإطار المكاني، فالدراسات السابقة ركزت على حجم الاستثمارات العالمية والعربية في مجال التكنولوجيا المالية، بينما سنركز في دراستنا على المنطقة العربية التي من بينها دولة الجزائر.

الفرع الثالث: أبرز الإضافات من خلال الدراسة الحالية

رغم أن الدراسات السابقة تحدثت عن الصعوبات والتحديات التي توتجه تطبيق التكنولوجيا المالية في الدول العربية. لكن ما سيتم إضافته في الرداسة الحالية هو الحديث عنها بشكل مفصل مع ذكر متطلبات التطبيق في أبرز البواعث لتطبيق التكنولوجيا المالية في إقتصاديات الدول العربية.

خلاصة الفصل الأول

في نهاية هذا الفصل الأول يمكن القول أن دول العالم لجأت للتكنولوجيا لتسهيل التسيير المالي وتسسير الخدمات وتحسين التواصل بين الزبائن والشركات، هذا ما سيأثر بشكل إيجابي على إقتصادها، وبدورها، فالدول العربية والإسلامية واكبت هذا التطور من خلال تأسيس مجموعة من شركات التكنولوجيا كما فعلت دولة مصر وتخصيص أموال ضخمة لهذه الإستثمارات كما تفعل دولة الإمارات العربية المتحدة.

- تبني المؤسسات المالية للتكنلوجيا يعتبر ظاهرة قديمة جدا .
- أبرز أســـباب توجه العالم للتكنولوجيا المالية تتمثل في : القضـــاء على عادات التمويل القديمة و حل مشـــاكل التمويل،ومشاكل الوقت والجهد.
- يعتبر التطور التكنلوجي أبرز عوامل إحتضان التكنولوجيا المالية في العالم.
- يمكن تعريف التكنولوجيا المالية بأنها الاعتماد على الابتكارات والتحديثات في أســـاليب المالية التقليدية والخدمات المالية، وتسهيل إدارة العمليات المالية في الشركات، وإدارة الأموال للأشخاص، بتوظيف برامج وتطبيقات معقدة .
- ترجع أهمية التكنولوجيا المالية في تقديم حلولًا وبدائل بسيطة،وتحقيق الإستقرار المالي.

كل هذا الطرح يعتبر تمهيد للفصل الثاني، أين سنعالج هذه القضية عن قرب، من خلال إبراز العوائق والصعوبات التي تواجه تطبيق التكنلوجيا المالية في اقتصاديات الدول العربية مع ذكر أهم المتطلبات لإنجاح هذا المشروع.

الفصل الثاني:

تطبيق التكنولوجيا المالية في إقتصاديات الدول العربية

تمهيد

تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أرضا خصبة لتطور التكنولوجيا المالية فيها، إلا أن الأمر يحتاج إلى بنيات تحتية وكذا ضرورة تغيير ثقافة المستهلك العربي اتجاه خدمات التكنولوجيا المالية، ورغم أن الإنطلاقة المحتشمة لنشاط شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في المنطقة إلا أنه خلال العامين 2018 و2019 قد عرف قطاع التكنولوجيا المالية نمو هائلا، لكن هذا النمو متباين بين منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث حققت دول مجلس التعاون الخليجي تقدم ملحوظ في هذا المجال، وتبقى التكنولوجيا المالية شبه غائبة في دول شمال إفريقيا ما عدا دولة مصر.

هذا الفصل الثاني سنخصصه للحديث عن تطبيق هذه التكنولوجيا في المنطقة العربية، بحيث سنتطرق في المبحث الأول لواقع تطبيق التكنولوجيا المالية في العالم العربي ومدى تطور هذا المشروع، مع إبراز بواعث تطبيقها وأيضا الصعوبات التي تواجه التطبيق، أما في المبحث الثاني فسنقوم بدراسة حالة الإمارات العربية المتحدة كمثال لنجاح هذا المشروع وأيضا سنتحدث عن تجربة الجزائر.

المبحث الأول: التكنولوجيا المالية في إقتصاديات الدول العربية

تشهد التكنولوجيا المالية نموا سريعا في السنوات الاخيرة ،ويرجع سبب ذلك لتراجع ثقة العملاء في الخدمات المصرفيـــة التقليدية ولتحليل مدى تطور هذه التكنولوجيا على مستوى الدول العربية سيتم في هذا المبحث دراسة واقع تطبيق التكنولوجيا المالية من إحصائيات وكذا عدد الشركات وانواعها وننسب الاستثمارات بها .

المطلب الأول: واقع تطبيق التكنولوجيا المالية في الدول العربية

الفرع الأول: إحصائيات إستخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية

حققت شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية استثمارات تفوق 100 مليون دولار في سنة 2018 بين صفقات معلنة وغير معلنة وصفقات استحواذ، كان مصدر التمويل الرئيسي صناديق استثمار المخاطر العالمية ومسرعات الأعمال والبنوك، كانت هذه الشركات تهدف إلى تجميع تمويل بقيمة 50 مليون دولار في عام 2017 وسجلت زيادة ب 270% عن 18 مليونا في سنة 2016 وتضاعف عدد الصفقات من 5 صفقات في 2013 إلى 10 صفقات في 2016، وبلغت قيمة إجمالي الاستثمارات في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الدول العربية منذ عام 2015 إلى غاية 2019 نحو 237 مليون دولار نفذت عبر 181 صفقة[1]. كما يبرزه الشكل الموالي:

(1): ذهبية لطرش ،سمية حارق، واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات المالية ،مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 05، العدد 02، جامعة الوادي، الجزائر، جوان 2020، ص99.

الشكل رقم (08): تطور حجم إستثمارات شركات التكنلوجيا الناشئة في الدول العربية

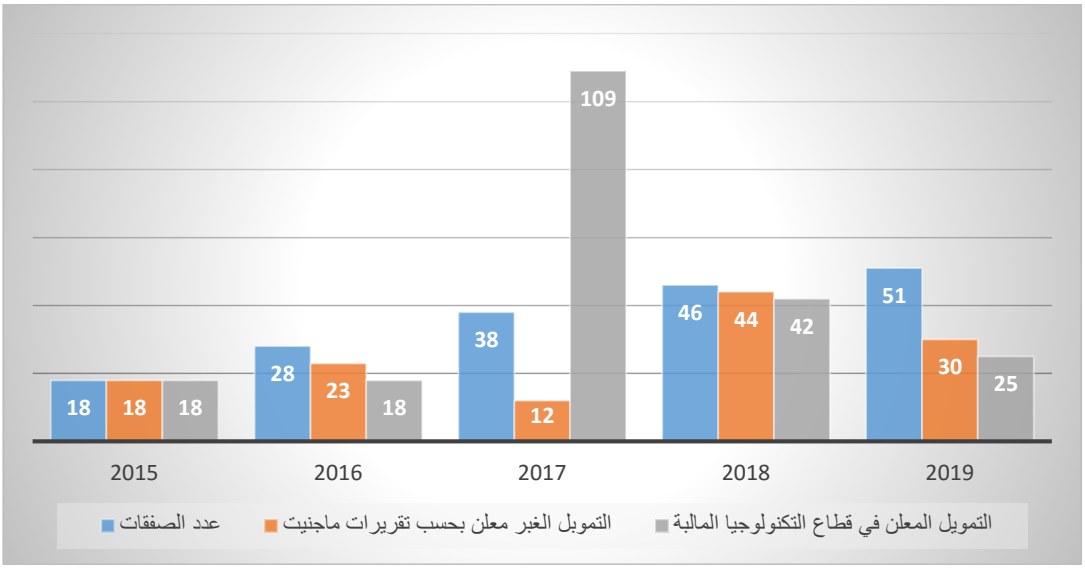

المصدر: ريتشارد تينغ، تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في شمال افريقيا والشرق الأوسط، منصة ماجنيت بالتعاون مع سوق أبو ظبي العالمي، ط 2019، ص06.

ارتفعت قيمة الاستثمارات في التكنولوجيا المالية في الدول العربية من 18 مليون دولار سنة 2015 إلى 23 مليون دولار سنة 2016 وتجاوزت 122 مليون دولار في سنة 2017، غير أنها تراجعت إلى حوالي 44 مليون دولار في سنة 2018، وقد بلغت نسبة تمويل مشاريع التكنولوجيا المالية حوالي 7% من إجمالي تمويل المشاريع الناشئة في الدول العربية خلال سنتي 2015 و2019.

وبالرغم من أن الاستثمارات في التكنولوجيا المالية في الدول العربية لا تشكل إلا 1% من إجمالي الاستثمارات العالمية، إلا أنها تسجل معدل نمو قارب 93% سنويا، وشهد عدد شركات التكنولوجيا المالية الناشئة تطورا منذ سنة 2016 حيث ارتفع إلى 310 شركة في سنة 2018 [1]، ووصل إلى 396 شركة خلال عام 2020 ثم ارتفع إلى 465 شركة في بداية عام 2022، أما بالنسبة للاستثمارات في قطاع التكنولوجيا المالية فقد بلغت 287 مليون دولار في عام 2019 وقد تصل إلى 300 مليار دولار بحلول عام 2025[2].

مع العلم أن أغلب هذه الشركات تتمركز في دول المشرق العربي، لا سيما في الإمارات العربية المتحدة التي تستحوذ على 46% من إجمالي شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، إذ تعد وجهة مفضلة للعمليات التكنولوجية نظرا لارتفاع درجة الاتصال بين

(1): Clifford chance, Fintech in the Middle East, p 3.
(2): Rakesh sharma,what was Behind Bitcoin's insane price,p7, online report at : https://www.investopedia.com/news/what-was-behind-bitcoins-insanz-price-moves-dec-7/.

البيانات لديها، ما يجعلها بيئة خصبة للشركات الناشئة في هذا المجال، تليها مصر ب 17 شركة، وبذلك تسيطر الإمارات العربية المتحدة ومصر على أكثر من 36% من إجمالي عدد شركات التكنولوجيا المالية في النصف الأول من سنة 2019[1]، ثم لبنان ب9 شركات، الأردن 7 شركات والسعودية بستة شركات، في حين سجل أكبر عدد لإنشاء هذه الشركات في المغرب في دول المغرب العربي، ومن المتوقع أن يزداد عدد الشركات بشكل كبير في السنوات القادمة بسبب التطوارت التي تشهدها الدول العربية من حيث تنظيم رقابة شركات التقنيات المالية وإجراءات الترخيص وتأسيس هذه الشركات[2].

وقد سجلت تونس امتلاكها بيئة الشركات الناشئة الأسرع نموا في النصف الأول من عام 2019 واستحوذت على خامس أكبر عدد من الصفقات بنسبة 8% من جميع الصفقات، وبزيادة قدرها 4% مقارنة بالنصف الأول من عام 2018، بينما سجلت المملكة العربية السعودية زيادة بنسبة 2% في عدد الصفقات، أي ما يصل إلى 11% من إجمالي عدد الصفقات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[3]، كما يسجل ارتفاع مساهمة الإمارات العربية المتحدة في مجال التمويل إذ تساهم شركات التكنولوجيا المالية التابعة لها بأكثر من 73% من إجمالي التمويل عن طريق التكنولوجيا المالية في الدول العربية في سنة 2018 تليها كل من البحرين و لبنان بنسبة 9%.[4]

يشهد العالم حاليا تقدما هائلا فيها، بحيث تحدث التكنولوجيا المالية ارتباكا في الخدمات المالية الأساسية وتدفعها إلى الابتكار، حتى تحافظ على أهمية الدور الذي تقوم به وبالنسبة للمستهلكين، لإتاحة مجال أوسع للحصول على خدمات أفضل،ونجد في المنحنى البياني المرفق في الشكل 09 لصندوق النقد الدولي IMF تأكيد على ذلك[5].

(1): MuellerJ&Michaels, the Rise of Fintech in the Middle east, an analysis of the Energence of bahrain and the united arab emirates, Milken Institute, 2019, p6.

(2): التكنولوجيا المالية: التطور الرقمي من أهم ركائز مستقبل القطاع المالي والمصرفي، مرجع سبق ذكره، ص52.

(3) : MENA Fintech venture report, 2019, p26.

(4): صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي العربي، أبوظبي، أكتوبر 2019، ص167.

[5] حسابات خبراء صندوق النقد الدولي IMF. أنظر موقع صندوق النقد الدولي . أنطونيو غارسيا باسكوال وفابيو ناتالوتشي. سرعة تطور التكنولوجيا المالية تفرض تحديا على الأجهزة التنظيمية.تاريخ النشر 15/04/2022. تاريخ الإطلاع:01/05/2022.

الشكل رقم (09): معدل النمو السنوي لسرعة تطور التكنولوجيا المالية.

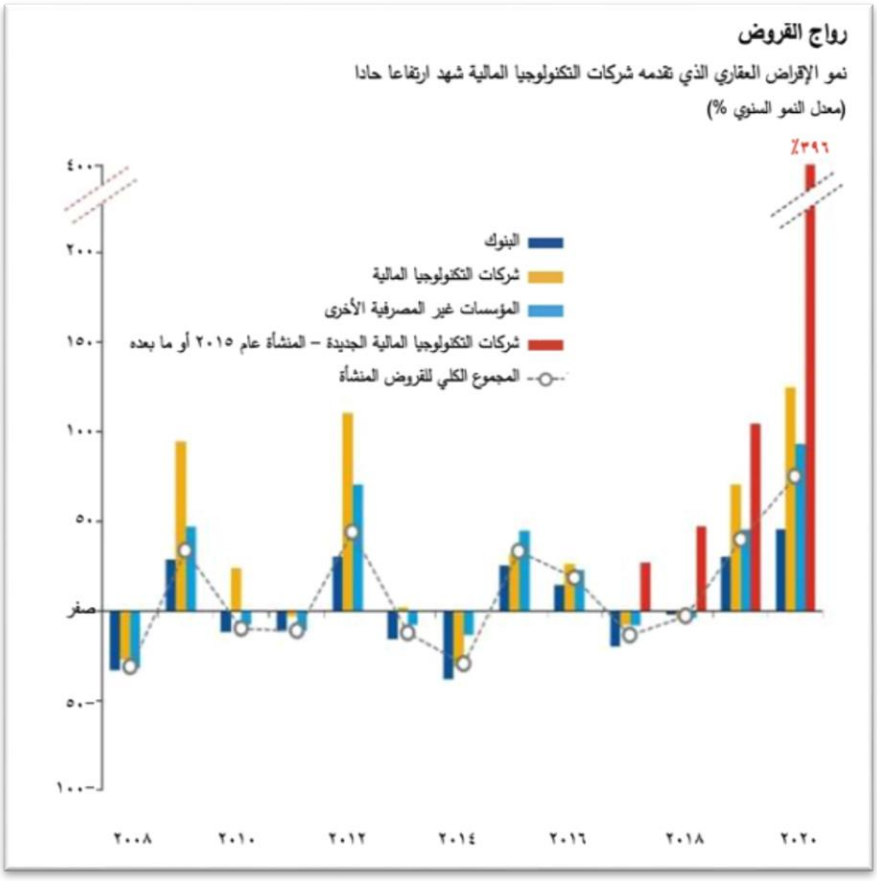

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي IMF. أنظر موقع صندوق النقد الدولي . أنطونيو غارسيا باسكوال وفابيو ناتالوتشي. سرعة تطور التكنولوجيا المالية تفرض تحديا على الأجهزة التنظيمية.تاريخ النشر 15/04/2022. تاريخ الإطلاع:01/05/2022.

ومن منطلق هذا التوجه الرهيب للعالم لتبني التكنلوجيا المالية،كان توجه العالم العربي بحكم التأثر تحت مظلة العولمة العالمية،لكن لدرجات متفاوتة بين الدول العربية فبحيث لا يخفى على أحد تدني مستويات الشمول المالي في العالم العربي، باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، لا يملك ثلثا البالغين في العالم العربي حسابا بنكيا رسميا، وذلك وفقا لتحليل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب) لبيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، ومن شأن تضييق فجوة تبني للتكنولوجيا المالية أن يفيد ملايين البشر من منخفضي الدخل والمشاريع الصغيرة،ورغم الإزدهار الحادث في بعض دول العالم العربي إلا أنه لا تزال حديثة نسبيا،فنجد أنه تتركز الحلول

المالية في بلدان تمكنت فيها التكنولوجيا المالية من النمو بفضل التغييرات القانونية والتنظيمية الأخيرة، وفي الحقيقة يقع 75 بالمئة من الحلول التي حددناها في ستة بلدان، هي: الإمارات العربية المتحدة ومصر والمغرب وتونس والأردن ولبنان[1].

الشكل رقم (10): معدل التكنولوجيا المالية في الدول العربية خلال سنة 2019.

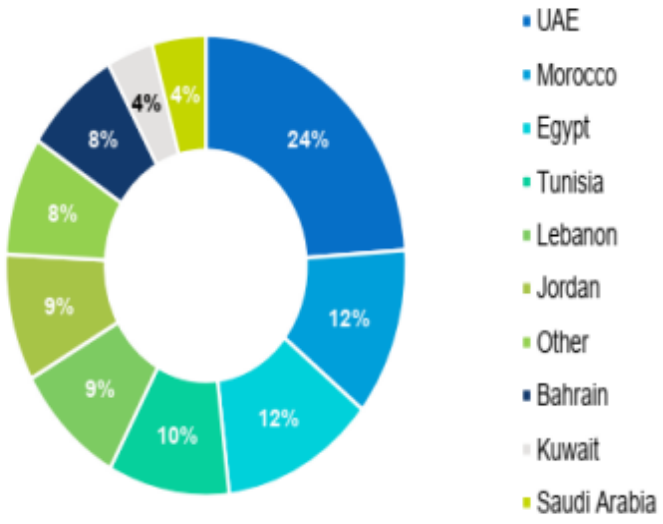

La source : FinTech Landscaping in the Arab World Regional Report , April 2020 , Final draft, p09.

وهذا التبني الكبير للتكنلوجيا المالية لم يكن وليد الصدفة،بل له عوامل شجعت دول الخليج على الاستيعاب السريع للتكنولوجيا المالية ومن أبرز تلك العوامل نجد[2]:

- الأزمة النفطية وتبني استراتيجيات التنويع الاقتصادي.
- الاهتمام الكبير بالمدفوعات عبر الهاتف المحمول.
- قوة اقتصادية وقاعدة بشرية شابة.
- رأس المال البشري.
- قاعدة كبيرة من عملاء التجزئة.

[1] موقع بوابة FINDEV، تسخير إمكانات التكنولوجيا المالية في العالم العربي: فرصة تقدر بالمليارات.تاريخ النشر:15/01/2021.تاريخ الإطلاع:01/05/2022.

[2] وهيبة عبد الرحيم. الزهراء أوقا سم. التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة و سرعة الاستيعاب، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 38 اوت 2019، المركز الجامعي تمنراست ،ص357.

الفرع الثاني: تقنيات التكنولوجيا المالية المستخدمة في الدول العربية

استثمرت شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الدول العربية في عمليات الدفع والتحويلات وتكنولوجيا التأمين وعمليات الإقراض المباشر، البنوك الرقمية، صناديق التمويل الجماعي، وسلسلة البلوكتشين والعملات المشفرة، غير أن اغلبها تمركزت في مجال الدفع، حيث أن 58% من شركات التكنولوجيا المالية تعمل في مجال المدفوعات، التحويلات وتحويلات المهاجرين، ففي الإمارات العربية المتحدة شكلت تحويلات المهاجرين الذين يمثلون أكثر من 90% من السكان أكثر من 5.44 مليار دولار، 75% منها تم تحéويله عبر شركات تحويل الأموال وربعها تم تحويله عبر البنوك[1].

وفي استبيان أجراه صندوق النقد العربي شمل 14 دولة كشف أن معظم الدول لديها ثلاث تقنيات رقمية تم تبنيها، وكانت الحوسبة السحابية والمحافظ الرقمية التقنيات الأكثر شيوعا التي تم تبنيها من قبل الدول العربية وتزامنا مع الجهود التي تقوم بها المصارف في تغيير البنية التحتية لمواكبة التقنيات المالية الحديثة، زاد الاتجاه نحو توظيف الحوسبة في التطبيقات المالية، نظرا لقدرتها على توفير الأدوات التي تحتاجها الشركات من أجل تطوير التطبيقات وتقديم حلول جديدة للسوق بالسرعة التي يطلبها العملاء، كما أوضح الاستبيان أنه توجد 12 دولة تستخدم تقنية مالية واحدة على الأقل، وتعتبر العملات المشفرة والعملات الرقمية ونموذج نقل الأصول المالية من التقنيات الحديثة التي لم تطبق بعد في أغلب الدول العربية.[2]

(1): التكنولوجيا المالية: التطور الرقمي من أهم ركائز مستقبل القطاع المالي والمصرفي، مرجع سبق ذكره، ص55.

(2): تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2019، ص165.

شكل رقم (11): تقنيات التكنولوجيا المالية المستخدمة في الدول العربية

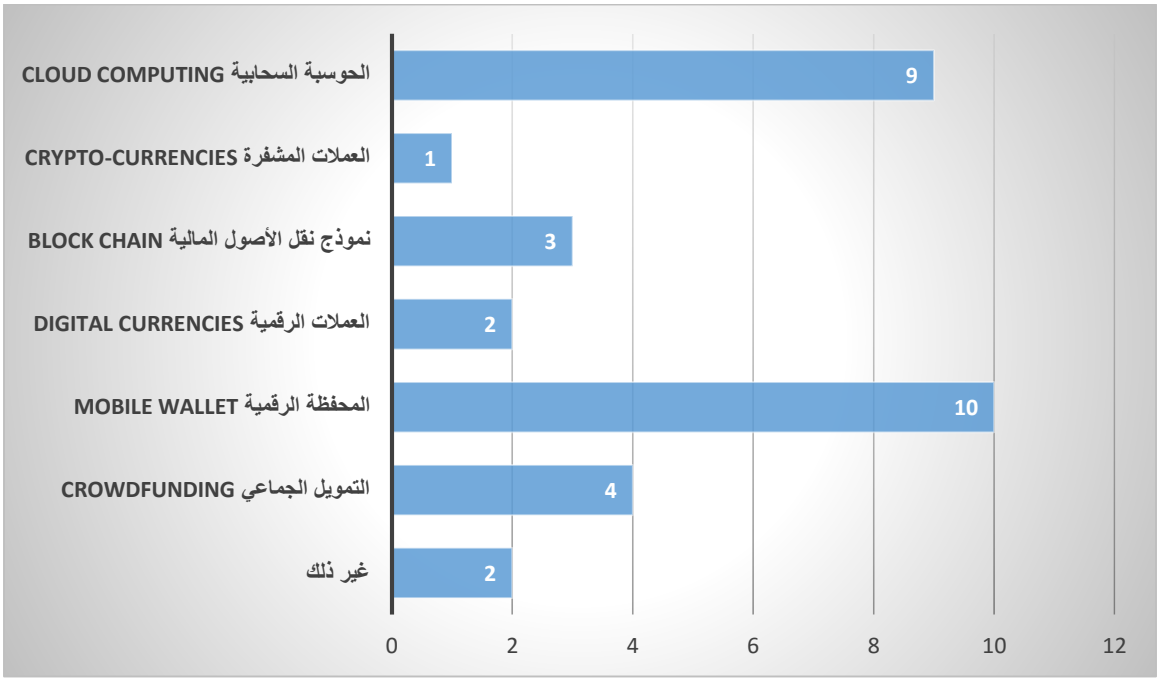

المصدر: تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2019، ص165.

يلاحظ من خلال الشكل السابق أن هناك 10 دول عربية تطبق المحافظ الرقمية و9 دول تطبق الحوسبة السحابية في حين لا تطبق إلا أربع دول تقنية التمويل الجماعي وثلاثة دول نموذج نقل الأصول المالية أو ما يعرف بسلسلة الكتل بلوكتشين، وتعتمد دولتان فقط العملات الرقمية ودولة واحدة فقط العملات المشفرة، في حين لا يوجد لدى دولتي فلسطين وليبيا أي تقنيات رقمية معتمدة في الوقت الحالي وإن كانت فلسطين تقوم بجهود لتطوير المحافظ الرقمية لطرحها، تعد البحرين الدولة الوحيدة التي تبنت خمس تقنيات من بين التقنيات الست المدرجة وأدرجت نموذج نقل الأصول المالية باعتبارها التقنية الوحيدة التي لم تستخدم بعد في الدولة، وتطبق الإمارات العربية المتحدة أربع تقنيات من أصل ست المدرجة باستثناء العملات المشفرة والعملات الرقمية.

بالمقابل لا تطبق كل من مصر وتونس ولبنان إلا تقنية واحدة فقط، وقد قدر متوسط قيمة الصفقات في قطاع التكنولوجيا المالية في الدول العربية بين عامي 2015 و 2020 حوالي 8.1 مليون دولار، وقاربت نسبة تمويل مشاريع التكنولوجيا المالية حوالي 7% من إجمالي تمويل المشاريع الناشئة في الدول العربية بين عامي 2015 و2020 وتعكس هذه الوضعية امتلاك الدول التي تطبق

تقنيات التكنولوجيا المالية البيئات الحاضنة الأكثر تقدما للشركات الناشئة والتي تمت بفضل مجموعة من العوامل الحكومية والقطرية وانخراط القطاع الخاص ومستوى الثقافة الجيد والاستقرار السياسي، فإلى جانب توافر رأس المال الخاص، تطورت التكنولوجيا المالية بدعم من تدابير حكومية مختلفة ارتبطت بتقديم الدعم التمويلي ووضع إطار تنظيمي وقانوني جاذب لمسرعات وحاضنات الأعمال والمستثمرين الأجانب (الإمارات العربية المتحدة)، إضافة إلى عدم الثقة في النظم المصرفية التقليدية التي دفعت إلى تطور حلول المدفوعات عبر الهاتف المحمول والانتشار الواسع لاستخدام الهاتف النقال[1]، حيث قدر معدل نفاذ الهاتف النقال 100% في إجمالي الدول العربية في سنة 2017، إضافة إلى انتشار واتساع استخدام الانترنت وخدمات الدفع الإلكتروني، حيث ارتفع معدل انتشار الانترنت إلى 94% في الإمارات وتتطلع بعض الدول كالإمارات والبحرين والسعودية والكويت إلى تطبيق 5G كما تصل حلول الدفع الالكتروني إلى76%، بالإضافة إلى وجود بيئات اختبار تنظيمية، حيث أطلقت 9 حكومات بيئات اختبار تنظيمية لتطوير واعتماد حلول التكنولوجيا المالية لتعزيز تبني التكنولوجيا المالية والابتكار وأنشأت 5 صناديق للتكنولوجيا المالية الحكومية برأس مال تراكمي وصل إلى 4.1 مليار دولار وإنشاء 4 مسرعات وحاضنات حكومية لمشاريع التكنولوجيا المالية[2].

بالمقابل تنخفض نسبة استخدام الانترنت في دول المغرب العربي مقارنة بدول الخليج والمشرق العربي والتي تعد من العوامل الأساسية لتوسع استثمارات التكنولوجيا المالية في هذه الدول، فبالرغم من ارتفاع نسبة سكان دول شمال إفريقيا العربية الذين يستخدمون الانترنت من 37% من إجمالي السكان سنة 2014 إلى 49% في سنة 2017، إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة بمثيلتها في دول الخليج العربي والمشرق العربي أين قارب عدد السكان الذين يستخدمون الانترنت 97% و 71% من إجمالي عدد السكان في سنتي 2014 و2017، وهو ما انعكس سلبا على نسبة استعمال أنظمة المدفوعات الرقمية، حيث لا تتجاوز 7% من إجمالي عدد السكان في دول شمال إفريقيا مقارنة ب 76% في دول الخليج العربي و28% في بقية دول المشرق العربي[3].

وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية احتلت المرتبة الثانية عالميا من حيث أسرع الاقتصاديات تبنيا للإنترنت خلال الفترة 2014-2018، وقدر معدل نفاذ الانترنت إلى دول الخليج العربي 12% خلال نفس الفترة، وتسجل هذه الدول معدل نمو في عمليات الدفع

(1): D.Tahanout Khira, Reality and prospects of financial technology in the Middle East and North Africa, University of Blida 02, 2018, P .723

) : 2(Evan Bakker, The Fintech Ecosystem Report: Measuring the effects of technology on the entire financial services industry, business insider, 2015, p 37.

(3): التكنولوجيا المالية: التطور الرقمي من أهم ركائز مستقبل القطاع المالي والمصرفي، مرجع سبق ذكره، ص260.

الرقمي يقدر ب 31% وهو أعلى من المتوسط العالمي، وهو ما سمح بتوفير البنية التحتية لنشاط شركات التكنولوجيا المالية، من جهة أخرى نشأت هذه الشركات في إطار من المنافسة مع البنوك التي تستعين بالتكنولوجيا الرقمية للانتقال إلى نماذج أعمال أكثر تركيزا على العميل، قد حلت التكنولوجيا المالية في المرتبة الأولى كأكثر صناعة يتم الاستثمار فيها قبل التجارة الإلكترونية بعدد صفقات قدر ب 97 صفقة ما بين سنتي 2018 و2019 مقابل 84 صفقة في التجارة الالكترونية و 65 صفقة في النقل والتسليم[1].

الفرع الثالث: أهم الشركات المتخصصة في التكنولوجيا المالية بالدول العربية

انتشرت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في أكثر من 12 دولة عربية، على رأسها دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر ولبنان والأردن، حيث تتواجد 75% منها في ثلاث دول الأولى ولقد ارتفع عددها من 46 شركة سنة 2013 ليصل إلى 105 شركة سنة 2015، ومن بين أشهر الشركات الناشئة في الدول العربية هي[2]:

أولا: شركة فوري (مصر)

تأسست شركة فوري سنة 2008 من طرف كل من شركة راية القابضة، صندوق دعم التكنولوجيا، البنك العربي الأفريقي، بنك " إتش إس بي سي" وبنك الإسكندرية، وبدأت الشركة عملها بتوفير حوالي 5 آلاف نقطة خدمة في مدينتين فقط، لتتوسع بعد ذلك بشكل سريع وملحوظ وتقدم 65 ألف نقطة خدمة في أكثر من 300 مدينة، وفي سنة 2015 تستخدم 15 مليون عميل يجرون 1.3 مليون عملية يوميا منها خدمات إدارة النقد وحلول الهاتف المحمول وخدمات الدعم الفني لمختلف عمليات المدفوعات.

ثانيا: شركة مدفوعات (الأردن)

تأسست شركة مدفوعات سنة 2011 بعد توقيع عقد مشترك مع شركة أويسيس 500 لإنشاء موقع "فواتيركم" الإلكتروني، وهو الموقع الرسمي المخصص لدفع فواتير الكهرباء، بالإضافة إلى إنشاء بوابة مخصصة لتقديم خدمة الدفع، عملت مع أكثر من 49 شركة تصدر الفواتير، ربط نظامها بمجموعة من البنوك الأردنية، وبحلول عام 2016 قامت الشركة بمعالجة 4 آلاف عملية دفع فواتير يومية، لتزيد قيمة الفواتير المدفوعة عن طريق الشركة عن 100 مليون دولار أمريكي.

(1): ريتشارد تينغ، تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في شمال افريقيا والشرق الأوسط، منصة ماجنيت بالتعاون مع سوق أبو ظبي العالمي، ط 2019، ص16.
(2): نفس المرجع السابق، ص-ص20-22.

ثالثا: شركة الدفع المثالي (العراق)

أبرمت شركة Ideal Payments شراكة مع أكبر شركة تأمين في العراق شركة الخدمات المالية المتخصصة في تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف النقال لإنشاء تطبيق محفظة الطيف الإلكتروني، تسعى هذه الشركة نحو تزويد العملاء الذين لا يملكون حسابات مصرفية بحلول تتيح لهم استقبال رواتبهم عبر تطبيق الهاتف النقال، بالإضافة إلى دفع وإرسال الأموال عبر هذا التطبيق في أي وقت، تتضمن القائمة أهم الخدمات التي تقدمها الشركة والتي تتمثل في الدفع عبر الإنترنت وخدمات الدفع الفوري.[1]

رابعا: منصة زومال (لبنان)

تأسست هذه المنصة سنة 2012 من طرف مجموعة من المساهمين العرب المهتمين بتشجيع المشاريع والأفكار العربية الجديدة عبر توفير القروض اللازمة لها، تعمل على دعم وإقراض وإخراج هذه المشاريع والمبادرات إلى حيز التنفيذ، واستطاعت الشركة تحويل أكثر من 2 مليون دولار أمريكي إلى حوالي 140 مشروع.

خامسا: ناو موني (الإمارات)

يعتبر التطبيق الأول من نوعه في دول مجلس التعاون الخليجي على مستوى توفير الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، وتم إطلاقه سنة 2016 نظرا للصعوبات التي يواجهه الأشخاص المغتربين في هذه المناطق للحصول على حساب مصرفي، كما يقدم لأصحاب العمل حسابا مصرفيا لكل فرد منهم، ويمكن للموظفين استخدام خاصية تحويل الأموال المدمجة بالتطبيق لإرسال الأموال إلى موطنهم دون الحاجة إلى حساب مصرفي.

سادسا: عملة وان غرام الإلكترونية (الإمارات)

حيث لا تعتبر عملة "وان غرام" أول عملة إلكترونية عربية يتم إطلاقها فحسب، بل هي أول عملة إلكترونية تعتمد في قوتها على الذهب، وتم إطلاق العملة الإلكترونية بالتعاون بين شركة وان غرام المتخصصة في التعاملات المالية الإسلامية وشركة غولدغارد وهي منصة متخصصة ببيع الذهب عبر الإنترنت، حيث تم طرح مبلغ 12 مليون و500 ألف وان غرام أي ما يعادل 554 مليون

(1): تقرير التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 16.

دولار أمريكي لتكون بذلك أكبر حملة يتم فيها بيع العملات الافتراضية بصورة جماعية والتي شارك فيها أكثر من 1000 شخص والعدد في تزايد.

سابعا: شركة بيت أوازيس (دول التعاون الخليجي)

تعتبر أول شركة ناشئة في المنطقة تقدم خدمات العملات الرقمية المشفرة وتنتشر هذه الحزمة الآمنة من الخدمات في دول مجلس التعاون الخليجي، وهي تتيح للأفراد شراء عملة "البيت كوين" وإرسالها إلى جميع أنحاء العالم دون امتلاك أي حساب مصرفي وبسرعة تماثل سرعة إرسال البريد الإلكتروني إلى جميع أنحاء العالم، تعتمد الشركة على تقنية التوقيع الرقمي المتعدد بهدف توفير خدمات أمنية عالية المستوى وبما يكفل الحفاظ على ثقة العملاء في التعامل من خلالها.

ثامنا: شركة كاش يو (شبكة إقليمية)

تم إطلاق كاش يو سنة 2002 كشركة متخصصة في خدمات الدفع الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت وتعتبر الشركة الأولى والأكبر في تخصصها من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تزود أكثر من 3,2 مليون مستخدم بخدماتها التي تتضمن حلول الدفع السهلة والبسيطة المرتبطة بجوانب التسويق عبر الإنترنت، بلغ عدد نقاط بيعها المنتشرة في آلاف المواقع الإلكترونية إلى 75 ألف نقطة، كما يتم استخدام البطاقات لشحن الرصيد وشراء المنتجات من معظم مواقع البيع حول العالم.

تاسعا: شركة Beam wallet (الإمارات)

تأسست الشركة سنة 2012، كان مقرها الرئيسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تزود مستخدميها بتجربة تسوق خالية من الأوراق النقدية وذلك عبر ربط حساباتهم المصرفية وبطاقاتهم الائتمانية بتطبيقها الخاص وبما يكفل الاعتماد على التعامل المالي عبر الهواتف النقالة والحسابات الإلكترونية، وحازت هذه الشركة الناشئة على استثمارات ضخمة في أواخر عام 2014، وبات التطبيق الإلكتروني الخاص بالشركة يحظى بشبكة واسعة من المستخدمين، حيث بلغ عدد المشتركين 350 ألف مستخدم فيما يزيد عن 3 آلاف متجر في دولة الإمارات، من أجل توسيع قاعدة مستخدميها وقعت الشركة عدة تعاقدات مع شركة ماستر كارد.

عاشرا: شركة ليوا liwwa (الأردن)

تأسست سنة 2013 بهدف توفير القروض والتمويل المناسب للمستثمرين في القطاع الخاص، وذلك بالتزامن مع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، منذ إنشاء الشركة تم الاكتتاب على ما مجموعه 286.546.5 دولار أمريكي، ويتوزع هذا المبلغ على 128 قرضا تم تخصيصها لمجموعة من المشاريع، تعمل الشركة على تسريع اعتماد التمويل والقروض بأكثر الطرق أمانا لتنفيذ الأعمال، من المتوقع أن تزداد منطقة الشرق الأوسط نموا خلال السنوات المقبلة على مستوى قطاع الخدمات التكنولوجية المالية، خاصة وأنها تواجه مشكلات كثيرة على صعيد تداول الأموال، من الأسباب الأخرى المرتبطة بتوقعات نمو هذا القطاع ضعف قدرة السكان على توفير طرق مختلفة لتلبية احتياجاتهم، خاصة في ظل عدم توفير البنوك للأدوات المالية المناسبة نتيجة ما يتم فرضه من قوانين متعددة لتقييد حركة الأموال.

الفرع الرابع: توزيع شركات التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية

ويمكن عرض نسب الشركات الناشئة في الدول العربية من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (12): نسب الشركات التكنولوجية في الدول العربية[1]

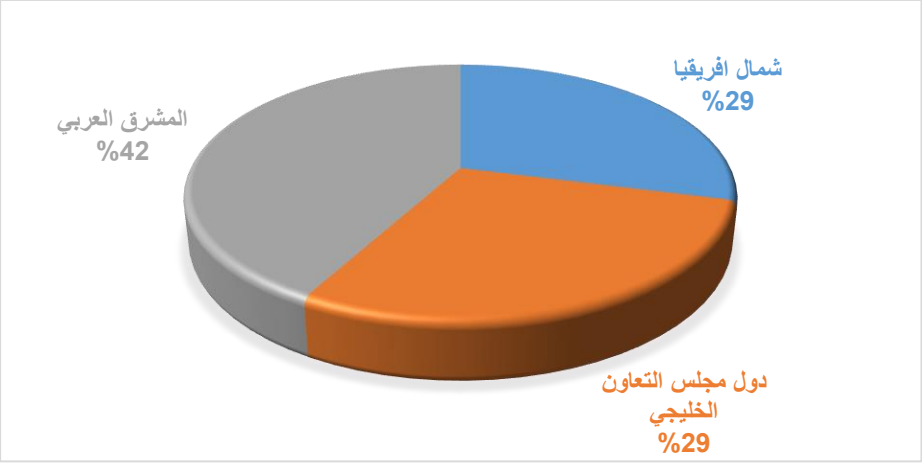

المصدر: من اعداد الطالب.

كما يمثل الجدول الإجمالي شركات التكنولوجيا المالية لسنة 2018 حسب كل دول:

(1): الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ص07.

جدول رقم (05): توزيع عدد الشركات الناشئة في الدول العربية

رقم	الدول العربية	نسبة اجمالي الشركات (بالمئة)
01	الإمارات	46
02	مصر	17
03	الأردن	7
04	لبنان	9
05	المغرب	3
06	الكويت	5
07	السعودية	6
08	تونس	2
09	الجزائر	1
10	البحرين	3
11	عمان	1
12	قطر	1
13	فلسطين	1
14	سوريا	1
15	العراق	1
16	اليمن	1
17	ليبيا	1

المصدر: ريتشارد تينغ، تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في شمال افريقيا والشرق الأوسط، منصة ماجنيت بالتعاون مع سوق أبو ظبي العالمي، ط 2019، ص25.

المطلب الثاني: أبرز بواعث تطبيق التكنولوجيا المالية في إقتصاديات الدول العربية

هناك العديد من الأسباب والدوافع التي جعلت اللجوء إلى التكنولوجيا المالية من طرف الدول العربية حتمية وليست إختيارية والتي سنحاول ذكرها فيمايلي[1]:

أولا: عدم امتلاك شريحة كبيرة من الأفراد لحساب مصرفي

يعتبر العدد الكبير من المواطنين الذين لا يستخدمون الخدمات المصرفية عائقا أمام الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية التي تبحث عن تحسين الخدمات لعملاء البنوك، فمن دون حساب مصرفي، لا يمكن الحصول على سجّل ائتماني ولا يمكن التحقق من الشخصية، ولن يكون هناك مشاركة من المؤسسات المالية القائمة.

ويعود انتشار الإقصاء المالي (عدم حصول الناس على خدمات مالية) بشكل واسع بكلفة مرتفعة على كل من الأفراد والحكومات على حد سواء، وفي حين يسعى الناس بشكل متزايد إلى استخدام بعض أشكال الخدمات المالية، فإن المفتاح الأساسي للتحقيق ذلك هو التكنولوجيا.[2]

ومع تزايد استخدام الإنترنت في جميع جوانب الحياة، وازدياد نسب انتشار الهواتف الذكية، من المتوقع ازدياد الحاجة إلى حلول المدفوعات الرقمية، فالشركات الناشئة تقّدم خدماتها إلى شرائح العملاء التي يصعب على البنوك التقليدية الوصول إليها، مثل المناطق الريفية. والبنوك بات عليها إعطاء اهتمام أكبر بالابتكار، وهي تعمل على مواجهة هذا التحدي عادة من خلال الشراكات، وشركات الاتصالات تحاول تكرار النموذج الكيني (إم – بيزا) لتحويل الأموال عير الهاتف المحمول البسيط.

وتشجع هذه الجهود على إطلاق الشركات الناشئة –ليس فقط في مجال المدفوعات ولكن أيضا في مجال الاستثمارات المتناهية الصغر والتأمين المتناهي الصغر، والتحويلات المالية.

(1): حيزية بنية، عليوش قربوع ابتسام، واقع الشركات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية –تحديا المنافسة والنمو– يومي 15-16 أفريل 2018، المركز الجامعي بتمنراست، ص 11-12.

(2) : The Economist, 2013: Why does Kenya lead the world in mobile money?,http://tinyurl.com/o59nw6t

ثانيا: انخفاض نسبة القروض التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يمثّل إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة 8 % من القروض الائتمانية التي تقدمها البنوك العربية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مقارنة بنسبة 18 % في الدول متوسطة الدخل على مستوى العالم، وهذا بالرغم من الدور الهام الذي تلعبه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة، حيث تشكل بين 80 % و % 90 من جميع المؤسسات المسجلة، وتوفر 20 % إلى 40 % من جميع وظائف القطاع الخاص.[1]

وأثبتت منصات الإقراض المباشر والتمويل الجماعي للمشاريع الاجتماعية والإبداعية شعبيتها في دول المنطقة، ولكن من المثير للاهتمام أن إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعتبر نادرا جدا في الدول الخليجية بحيث يعود الأمر إلى التقارير المالية الضعيفة التي تقدمها هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والملكية الغير الواضحة، والافتقار إلى سجل مركزي للضمانات المصرفية، وعدم وجود هيئات للائتمان[2]، وبالتالي تعد منصات الإقراض المباشر بالاستفادة من الخوارزميات والبيانات الكبيرة طرق جديدة لتمويل الشركات الصغيرة.

ثالثا: انخفاض ولاء العملاء لبنوكهم

تزداد رغبة عملاء البنوك في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الحصول تجربة مصرفية رقمية، وبالإضافة إلى الدراسات العالمية والإقليمية التي تشير إلى انخفاض ولاء العملاء للبنوك، كشفت دراسة أجرتها "يوجوف" نيابة عن "بيفورت" على 1429 عميل مصرفي، أن 47 % من عملاء البنوك أظهروا اهتماما باستخدام الخدمات التي تقدمها الشركات الجديدة في مجال المدفوعات والإقراض والاستثمار.

(1): World Bank, 2012: SMEs Job Creation in the Arab World. http://tinyurl.com/zq22f39

(2): The World Bank, 2014: Why supporting Small and Medium Enterprises in the Gulf is Different. http://tinyurl.com/joejgk

وبالرغم من أن البنوك والمؤسسات المالية تشكل 49 % من أكبر الشركات العربية، تعاني معظم هذه الشركات من صعوبة مجاراة هذا التوجه المتسارع، وأظهرت دراسة أجرتها "ومضة" على 120 مدير تنفيذي في المنطقة أن القطاع المصرفي هو القطاع الأقل تخوفا من حدوث أي تغيير كبير محتمل في مجاله.[1]

رابعا: مساهمة التكنولوجيا المالية في انتشار التجارة الإلكترونية

تم وضع دول الخليج العربي في تصنيف أعلى بكثير مقارنة بباقي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما يتعلق بالاندماج أو الشمول المالي، يترافق ذلك مع انتشار الهواتف الذكية في تلك الدول بشكل كبير، بالإضافة إلى واحد من أعلى معدلات الناتج المحلي الإجمالي للفرد في العالم.

تضم الشركات الناشئة ذات القيمة الكبيرة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الكثير من الشركات العاملة في مجال التجارة الإلكترونية، وتعتبر Souk.com ، سوق كوم من الشركات التي تصبح "يونيكورن" (أي تصل قيمتها إلى أكثر من مليار دولار)، ويزور موقعها الإلكتروني 34 مليون زائر فريد كل شهر، وبالرغم من المساهمة النسبية للتجارة الإلكترونية في إجمالي الناتج المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها تعتبر أقل بخمس مرات مقارنة مع الدول الأخرى ذات الدخل المرتفع، يرجع السبب جزئيا في ذلك إلى تفضيل العملاء خيار الدفع عند الاستلام حتّى لو كانوا يمتلكون بطاقات ائتمان وبطاقات الخصم[2].

خامسا: سعي الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية إلى عقد شراكات مع شركات كبرى

تواجه التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا صعوبة في الانطلاق، وذلك بسبب القوانين القديمة، وعدم توافر الكفاءات المتخصصة المستعدة لترك وظائفها والدخول في رحلة ريادية غير واضحة المعالم، بالإضافة إلى صعوبة التوسع في الأسواق الصغيرة والمجزّأة في المنطقة.حيث بدأت الدفعة الأولى من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بالتوسع ، حيث

(1): الفصل الخامس، التكنولوجيا المالية، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، Microfinance Gateway، (تم الإطلاع عليه بتاريخ: 01-04-2022، على الساعة 09:30)

https://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/.../ar_fintechmena_wamda.pd

(2): تقرير ومضة عن التكنولوجيا المالية، 2016، ص 22.

أظهرت دراسة أطقتها " إكسبو" أن 88 % من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تسعى إلى عقد شراكات مع شركات كبرى.[1]

المطلب الثالث: أبرز العوائق والتحديات التي تواجه تطبيق التكنولوجيا المالية في إقتصاديات الدول العربية

لا تزال هناك عدة معوقات كبيرة وهيكلية ومؤسسية تواجه وتحد من نمو التكنولوجيا المالية في الدول العربية، ويمكن أن نذكر أهمها فيما يلي[2]:

- ضعف بيئة الأعمال بوجه أعمال، ومشكلة القيود التي لا تزال قائمة على دخول الكيانات الأجنبية إلى الأسواق، تحد من إمكانية دخول شركات التكنولوجيا المالية العالمية القائمة بالفعل في الأسواق؛
- ندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة (المغامرة)، التي ترتكز عليها نمو التكنولوجيا المالية في الاقتصاديات المتقدمة؛
- عدم اليقين القانوني بسبب الفجوات التنظيمية يعيق نمو قطاع التكنولوجيا المالية، بالرغم من العمل الجاري لتطوير الأطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية، ووضع قوانين بشأن إصدار النقود الإلكترونية؛
- تدني جودة خدمة الانترنت والهواتف المحمولة وأسعارها بالرغم من ارتفاع معدلات تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السنوات الأخيرة؛
- الدعم المؤسسي الأوسع لا يزال محدودا، حيث قام عدد قليل من الدول العربية بإنشاء حاضنات ومعجلات (مصر، لبنان، والإمارات العربية المتحدة) للمساعدة على زيادة الشركات الناشئة، أو إنشاء مختبرات تنظيمية (أبو ظبي، البحرين، والمملكة العربية السعودية) والتي تسمح لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات التقليدية بإختبار الابتكارات في البيئة الفعلية؛

(1): Expo 2020 Dubaï & Wamda, 2016: The Corporate Toolkit for Collaborative Entrepreneurship. http://tinyurl.com/j25pb8y

(2): صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي، التكنولوجيا المالية: إطلاق إمكانات منطقتي شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وأفغانستان وباكستان، والقوقاز وآسيا الوسطى، أكتوبر 2016، ص 13، متاح على الرابط (تم الإطلاع عليه بتاريخ: 28-03-2022، على الساعة 15:15):
https://www.imf.org/ar/Publications/REO/MECA/Issues/2017/10/17/mreo1017

- من جانب الطلب على خدمات التكنولوجيا المالية فإن "فجوة الثقة" ومستويات الوعي المالي تشكل قيودا رئيسية أمام الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، حيث يتطلب استخدام التكنولوجيا المالية كقناة للدفع توافر الثقة للحد من عدم اليقين، يضاف إلى ذلك مشكلة الترويج لهذا النوع من الخدمات ومشكلة المستوى التعليمي للعميل في الدول العربية؛
- مشكلة الخطر الإلكتروني، فالهجمات الإلكترونية قد تؤدي إلى اضطرابات في التشغيل، وتكبد الخسائر المالية، والإضرار بالسمعة، والمخاطر النظامية، وقد تصبح من القيود المعوقة ما لم يتم العمل على تقوية أطر الأمن المعلوماتي.

المبحث الثاني: الدراسة التحليلية

كما تطرقنا في المبحث الأول إلى واقع تطبيق التكنولوجيا المالية في اقتصاديات الدول العربية، من ناحية الاحصائيات والنسب وكذلك عدد شركاتها وإستثماراتها ، سوف نقوم بالدراسة التحليلية لتجربة دولة الامارات العربية ودولة الجزائر .

المطلب الأول: تجربة الإمارات العربية المتحدة

حققت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية استثمارات كبيرة في الدول التي تصدرتها نأخذ الإمارت كأول دولة عربية متصدرة في مجال التكنولوجيا المالية تليها مصر في المرتبة الثانية.

الفرع الأول: أسباب صدارة الإمارات العربية المتحدة في مجال التكنولوجيا المالية [1]

تخطو الإمارات خطوات ملموسة لتصبح قوة عالمية في مجال التكنولوجيا المالية، فيما أثبتت الدولة يوما بعد يوم قدرتها على أن تصبح حلقة الوصل بين التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط، خاصة مع الجهود الحثيثة التي تبذلها الهيئات الحكومية والهيئات التنظيمية في خلق بيئة مواتية للابتكار واحتضان الأفكار الجديدة، وجاء الإعلان عن مجموعة من البارمج والمبادارت المتطورة، مثل برنامج «فينتك هايف» في مركز دبي المالي العالمي وسوق أبوظبي العالمي، ليعزز من مكانة الدولة كقوة عالمية في مجال التكنولوجيا المالية، تظهر دراسة أجراها مجلس الأعمال الأمريكي الإماراتي، أن الإمارات استحوذت على 69% من إجمالي تمويلات شركات التكنولوجيا

[1] حسام عبد النبي، الإمارات قوة عالمية في التكنولوجيا المالية، تم الاطلاع على الرابط(تم الإطلاع عليه بتاريخ: 05-02-2022):
https://www.alittihad.ae/news/4173560/المالية-التكنولوجيا-في-عالمية-قوة-الإمارات-/الاقتصادي/

المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مرجعة ازدهار قطاع التكنولوجيا المالية في الدولة إلى السياسات الحكومية الداعمة والمبادرات المهمة التي أطلقتها المناطق الحرة المالية، وفي مقدمتها سوق أبوظبي العالمي، ومركز دبي المالي العالمي.

وأكدت الدراسة أن سوق أبوظبي العالمي، ومركز دبي المالي العالمي، استطاعا توفير البيئة الجاذبة للاستثمار والمحفزة على الابتكار في مجالات التكنولوجيا المالية من إطلاق المبادارت المبتكرة، والتركيز على تكنولوجيا الـــ«بلوك تشين» و«الذكاء الاصطناعي»، والحرص على انخراط القطاع الخاص مع شركات التكنولوجيا المالية، لافتة إلى أن الإمارات تستضيف أكثر من 46 % من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وإلى ذلك، شهدت فعاليات مهرجان «فينتك أبوظبي 2020» والتي عقدت افتراضيا مشاركة 7500 مشارك ومؤثر من قطاع التكنولوجيا المالية، إلى جانب 150 متحدثا من أهم صناع السياسات وكبريات المؤسسات المالية والتكنولوجية، والمختصين الأكاديميين والمبتكرين للمشاركة في تشكيل وصياغة مستقبل قطاع التكنولوجيا المالية والاقتصاد الرقمي، إضافة إلى أكثر من 100 شركة تكنولوجيا مالية من 28 دولة حول العالم لاستعراض ابتكاراتهم، فيما استطاع مركز دبي المالي العالمي أن يصبح موطنا مفضلا لشركات التكنولوجيا المالية عبر تبني منظومة متكاملة لجذب هذه النوعية من الشركات، وليتمكن المركز من أن يستحوذ بمفرده على مايزيد على 50% من مجموع الشركات العاملة في هذا المجال ضمن دول مجلس التعاون الخليجي بعد أن تضاعف عدد شركات التكنولوجيا المالية والابتكار المنظمة إلى المركز بأكثر من الضعف في عام 2020، حيث انضمت 189 شركة جديدة، وبذلك يصل إجمالي عدد الشركات إلى 303 شركات.

ويقول أنوار بوركادي إدريسي، الرئيس التنفيذي لشركة إيدنرد الإمارات، إن عام 2020 كان حافلا بالتغييرات غير المسبوقة، حيث شمل الإحلال التكنولوجي طريقة عمل الشركات بصورة عامة، وتسببت تداعيات «كوفيد-19» بأعلى مستويات عدم اليقين وأجبرت الشركات على تبني التغيير كإستراتيجية فعالة للمضي قدما ومواصلة أعمالها، مؤكداً أن «الجائحة» تسببت أيضا بموجة عارمة من الابتكار تجسدت في قدرة شركات التكنولوجيا المالية على تصدّي للتحديات القائمة، ما أدى إلى تسريع الاتجاهات الجديدة في تكنولوجيا المدفوعات والخدمات المصرفية عبر الهواتف المحمولة. وأضاف إدريسي، أنه من ناحية أخرى، كان الوباء بمثابة حافز لزيادة عروض الخدمات المصرفية الرقمية وتسريع الشمول المالي للسكان الذين لا يتعاملون مع البنوك في الإمارات والذين يشكلون

60 % من إجمالي السكان، لافتا إلى أنه وفق تقرير «ديلويت»، فإن هناك رغبة متازيدة في تبني حلول التكنولوجيا المالية في القطاع المالي في دولة الإمارات خلال الفترة من 2021 إلى 2023، ويرجع ذلك جزئيا الى درجة الاستعداد العالية لاعتماد مثل هذه التقنيات لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و40 عاما والذين يشكلون 7.55 % من السكان[1].

الفرع الثاني: إمكانات سوق التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات

تعتبر الإمارات من الدول الرائدة في استقطاب الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية فهي تمتلك 30 شركة حسب إحصائيات 2015 أي ما يقارب 29% من حصيلة الشركات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[2]، سنحاول التطرق إلى أربع عناصر تمثل إمكانات سوق التكنولوجيا المالية في الإمارات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (06): إمكانات سوق التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات سنة 2020

المصدر: تقرير التكنولوجيا المالية، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا توجهات قطاع الخدمات المالية، ومضة بيفورت، 2017، ص34.

الفرع الثالث: عوامل نجاح التكنولوجيا المالية في الإمارات

أنشأت الإمارات أكبر مسرع أعمال في سوق أبو ظبي العالمي للمساعدة على تسريع ودعم الابتكارات والإبداعات، حيث يعد المسرع مركز ابتكار يساعد على إيجاد الشركات التي تبحث عن التعاون المشترك فيما بينها وحثها على الابتكار، هذه الابتكارات التي تعرفها الإمارات تعود في الأساس إلى توفر مجموعة من العوامل تكمن فيما يلي[2]:

- الدعم الاستراتيجي المتواصل الذي يتلقاه سوق أبو ظبي العالمي من قبل الحكومة الرشيدة؛
- مذكرات التفاهم والتعاون التي تربط الشركاء مع السوق ومختلف قطاعات المجتمع؛

(1): حسام عبد النبي، الإمارات قوة عالمية في التكنولوجيا المالية، تم الاطلاع على الرابط(تم الإطلاع عليه بتاريخ: 05-02-2022):
https://www.alittihad.ae/news/4173560/الاقتصادي/الإمارات-قوة-عالمية-في-التكنولوجيا-المالية/

(2): حيزية بنية، ابتسام عليوش قربوع، مرجع سبق ذكره، ص56.

- الموقع الاستراتيجي المميز خاصة لأبو ظبي بين الشرق والغرب؛
- المركز المالي والاقتصادي الذي تحتله الإمارات في المنطقة؛
- التمتع بعوامل الاستقرار المالي؛
- تطبيق الأنظمة والقوانين المتوافقة مع القوانين التنظيمية العالمية؛
- تحتضن بيئة عمل متطورة وصديقة للأعمال؛
- توفر بنية تحتية حديثة؛
- وفرة رأس المال.

المطلب الثاني: واقع التكنولوجيا المالية في الجازئر

تعتبر الدول الإفريقية أرضا خصبة للتكنولوجيا المالية أين تضاعف حجم استثمارات الشركات الناشئة في هذا المجال بأربع مرات تقريبا في 2018 لتصل إلى 357 مليون دولار ورغم أن متوسط معدل الإقبال على الخدمات المصرفية في القارة الإفريقية منخفض والذي يمثل 15% نلاحظ ظهور شركات ناشئة في التكنولوجيا المالية حيث بدأ ظهورها في الدول الأكثر نضجا كنيجيريا وغانا وإفريقيا الجنوبية وكينيا ومصر والمغرب، ورغم تضاعفها في 2018 إلا أنها تبقى ضئيلة مقارنة بالقارة الأمريكية والأوروبية والآسيوية، ويمكن القول أن الجزائر لا زالت منعزلة عن التطور الهائل الحاصل في مجال التكنولوجيا المالية مقارنة بالدول العربية وكذا الإفريقية[1].

والشكل الموالي يؤكد تأخر الجزائر مقارنة بالدول الأخرى:

(1): وسام بن فضة، حكيم بن حسان، واقع استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي، مجلة العلوم الإدارية والمالية، مجلد04، العدد03، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر 2020، ص 122.

الشكل رقم (13): نسبة صفقات التكنولوجيا المالية في الدول العربية في 2019

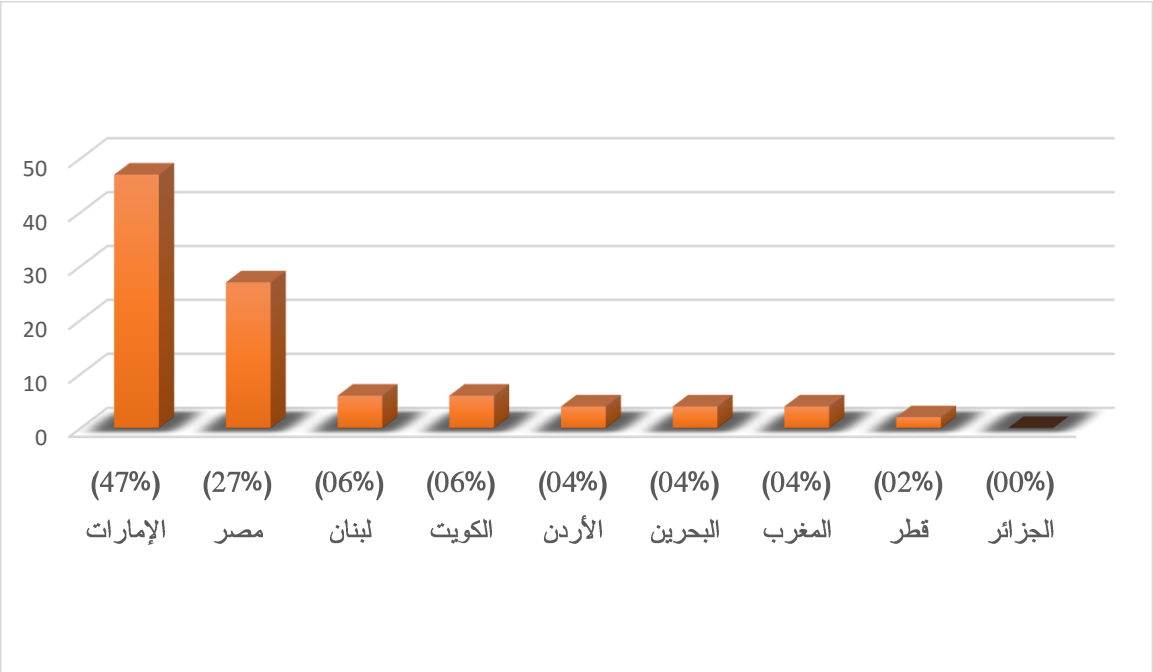

المصدر: ريتشارد تينغ، تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في شمال افريقيا والشرق الأوسط، منصة ماجنيت بالتعاون مع سوق أبو ظبي العالمي، ط 2019، ص26.

الشكل السابق يؤكد أن الجزائر متأخرة كثيرا مقارنة بمصر والمغرب، حيث يمتلك المغرب، على سبيل المثال، سبعة مجمعات للعلوم «Technopoles» بينما الجزائر لديها مجمع علوم واحد فقط والذي لم يخترع منتوج واحد منذ إنشائه، أيضا 09% من الجهاز المصرفي الجزائري هي بنوك عمومية، الأمر الذي أدى إلى ضعف الحرية الاقتصادية وعدم الانفتاح على المنافسة من أجل ضمان التحسين المستمر لعلاقة جودة/سعر للخدمات المالية.

بالإضافة إلى كون الإطار القانوني يعتبر إطار بيروقراطي ومركزي والذي يمثل العقبة الرئيسية، فمثلا حدد المشرع الجزائري موقفه من تداول العملات الافتراضية حيث نصت المادة 117 من القانون رقم 17/11 على أنه: "يمنع شراء العملة الافتراضية وبيعها واستعمالها وحيازتها"، والعملة الافتراضية هي تلك التي يستعملها مستخدمو الإنترنت عبر شبكة الإنترنت، تتميز بغياب الدعامة المادية كالقطع والأوارق النقدية وعمليات الدفع بالصك أو بالبطاقة البنكية، يعاقب على كل مخالفة لهذا الحكم طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها، ويمكن القول إذن أن تبني الجزائر للتكنولوجيا يتطلب إعادة هيكلة القطاع المصرفي بهدف الحد

من احتكار البنوك العمومية لهذا القطاع، بالإضافة لضرورة تكييف الإطار القانوني مع متطلبات تحديث الخدمات المالية وكذا متطلبات اقتصاد السوق.

كما أن تعزيز استخدام التكنولوجيا في الجزائر سيرفع من معدل الإقبال على الخدمات المصرفية عن المعدل الحالي والذي هو حوالي 03% وذلك بفضل المزايا التي تقدمها التكنولوجيا المالية للأفراد والمؤسسات، فإستخدام التكنولوجيا المالية لن يعزز النمو الاقتصادي فقط بل وسيوفر للجزائر عدة سنوات من التقدم التقني والتشريعي[1].

المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة

الفرع الأول: بالنسبة للإمارات

تشير تجربة الإمارات التي سبق ذكرها في مجال التكنولوجيا المالية إلى أهمية تحقيق التوازن بين الإشراف التنظيمي من ناحية ومرونة الابتكار وضرورة إدارة الخطر الإلكتروني من ناحية أخرى، وقد تضمنت دوافع النمو القواعد التنظيمية والسياسات التي مكنت من تحقيقه، والحاضنات والمشاركة الوثيقة في جهود الأطراف الفاعلة في هذا القطاع (الشركات الرائدة وشركات التكنولوجيا المالية على حد سواء)، ووضوح التوجيهات، وتوافر رأس المال الأولي ورأس مال النمو(بما في ذلك الانفتاح أمام الاستثمار الأجنبي)، وجودة البنية التحتية لخدمات الإنترنت والهواتف والأجهزة المحمولة، وتوافر المواهب المحلية وهيكل السوق ودرجة التطور المالي.

ففي الإمارات العربية المتحدة، تغطي شركات التكنولوجيا المالية كل شرائح الخدمات المالية ويرتكز نموها على بنية تحتية متطورة وصديقة للأعمال، ووفرة المواهب ورؤوس الأموال، كما كان الدعم الحكومي متواصلا، وتعتبر الأطراف الفاعلة في هذا القطاع أن أحد عوامل الضعف ترجع لعدم اليقين المحيط بالقواعد التنظيمية والتي تنشأ من مزيج تعدد الجهات التنظيمية، وتعاني بعض شركات الإقراض في السوق من أمور متعلقة بالحوكمة والضوابط الداخلية الضعيفة ومشكلات جودة الأصول، وقد تم وضع مقاييس فنية للأمن المعلوماتي تتسم بأعلى درجات التطور، ومع ذلك فقد أدى نجاح بعض الهجمات الإلكترونية إلى حدوث اختراقات في بيانات العملاء.

(1): ويسام بن فضة، حكيم بن حسان، ص123.

ونجد أن السبب الرئيسي وراء نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة في التكنولوجيا المالية هو وضع الإستراتيجية الذكية والتطبيق الفعال، حيث عندما قررت أن تنوع مصادر دخلها بدلا من الاعتماد على النفط فقط، أسست رؤية واضحة وإستراتيجية موافقة لها على مستوى البلاد للبحث عن عدة محفزات للنمو والتركيز بشكل كبير على بناء وتمكين البنى التحتية الرقمية، وتقدم هذه الرؤية أيضا إطارا واسع النطاق للسياسات يحمل صفتين مميزتين تجعلانها تبرز من بين الرؤى المماثلة في البلدان المجاورة، واعتمدت هذه الإستراتيجية على[1]:

- أدوات التنفيذ: تم تصميم رؤية 2021 مع التركيز على التطبيق، وذلك عبر إطار من الاستراتيجيات المتناسقة والمتوافقة، بحيث تضمن أن كل قرار متخذ يتبع خطة واضحة، ويتوافق بشكل واضح مع المخرجات النهائية للرؤية.
- الابتكار المنضبط: على الرغم من أن التكنولوجيا المالية تعتبر مفهوم واسع يمتد من التأمين وصولا إلى الإلمام بالشؤون المالية، ومن إدارة الثروات وصولا إلى عمليات الدفع، فقد اتخذت الإمارات العربية المتحدة مقاربة انتقائية تقتصر على دعم المبادرات المتوافقة مع أهداف رؤية 2021.

نتج عن الجمع بين أدوات التنفيذ والابتكار المنضبط إستراتيجية عامة تتصف بأهداف سنوية محددة وقابلة للقياس، وذلك للحرص على إحراز تقدم مستمر نحو الهدف النهائي، وهناك على الأقل اثنان من القصص الناجحة المثيرة للاهتمام التي تتمثل في البلوكتشين (إستراتيجية 2021 للبلوكتشين من الأمثلة الجيدة لأدوات التنفيذ) وتسريع التكنولوجيا المالية (أسست الحكومة برنامجي تسريع يركزان على التكنولوجيا المالية).

الفرع الثاني: بالنسبة للجزائر

يوجد في الجزائر شركتان ناشئتان في مجال التكنولوجيا المالية فقط أي أنها لازالت بعيدة على عمق التكنولوجيا المالية، رغم محاولاتها العديدة في مجال الدفع والسحب الإلكتروني للأموال، أكدت مجموعة من الخبراء أن تعميم الدفع الإلكتروني في الجزائر مرهون، بشكل أساسي، بنجاح الجهود المبذولة في مكافحة الفساد وترويض الاقتصاد الموازي، وأشاروا خلال ندوة عقدت مؤخرا

(1): كونستانتينوس تسانيس، أليساندرو لانتيري، الدروس المستفادة من تجربة الإمارات في صناعة السياسات التقنية المواكبة للثورة الصناعية الرابعة، تم الاطلاع عليه في الرابط: https://technologyreview.ae/الدروس-المستفادة-من-تجربة-دولة-الإمارت/

في العاصمة الجزائرية إلى أن الارتفاع المتزايد في استخدام السيولة النقدية، رغم الظروف السيئة التي مرت بها البلاد في السنوات الأخيرة، يفرض اعتماد آلية مستدامة لتقليص التعامل نقدا.

وتبدو مسألة رقمنة الاقتصاد المعتمد على عوائد النفط والغاز بشكل كبير إحدى أهم الخطوات التي يفترض أن تركز عليها السلطات في الوقت الحالي لمكافحة الفساد، الذي ينشأ داخل بيئة القطاع الموازي، وبالتالي قطع الطريق أمام المتعاملين معه بشكل كامل.

نرى أن الجزائر لازالت تسعى للنهوض باقتصادها الذي يعتمد إلى الآن على النفط، في حين أن الإمارات وبعض الدول العربية كمصر اعتمدوا على وضع خطط وإستراتيجية ذكية للاستفادة من التكنولوجيا المالية، مقابل هذا كانت الجزائر تعاني من حكومة فاسدة قامت بالنهب والاحتيال الذي فتك بسياستها المالية وأضعف اقتصادها وإمكانياتها، ففي الجزائر اليوم، لا يزال 57% من البالغين و71% من النساء يفتقرون إلى إمكانية الحصول حتى على حسابات المعاملات الأساسية لإرسال المدفوعات وتلقيها بمزيد من الأمان والكفاءة ونتيجة لذلك، فإنهم يحرمون من الحصول على خدمات مالية أوسع نطاقا مثل الادخار والتأمين والائتمان.

إذن نحن بحاجة إلى إعطاء الشركات الناشئة لدينا الفرصة للعمل في بيئة ريادة الأعمال التي تساعد على تطويرها وإطار قانوني يحميها ويحمي عملائها، في حين تقدم الدول الأخرى في مجال التكنولوجيا المالية نجد أن الجزائر في خطواتها الأولى نحو مواكبة هذا الانفتاح الاقتصادي.

ومن خلال ما سبق نرى أن الجزائر تفتقر للمتطلبات التي أدت لتحسين ورفع كفاءة القطاع المصرفي في والإمارات والمتمثلة في:

- بنية تحتية متطورة؛
- الدعم الاستراتيجي المتواصل من قبل الحكومة؛
- جودة خدمة الإنترنت؛
- صناديق استثمار المخاطر العالية ومسرعات أعمال؛

- التشريعات والقوانين المنظمة للعمل المصرفي؛
- سياسة التخطيط والتطبيق الفعال؛

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل وقفنا على واقع تطبيق التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية ودورها في الرفع من كفاءة القطاع المصرفي، وذلك عن طريق قيامنا بدراسة تجربة الإمارات العربية المتحدة، و توصلنا إلى أن القطاع المصرفي الجزائري لا يزال يقدم خدمات مالية تقليدية بغض النظر عن الدول الأخرى، وهذا راجع لضعف إرادة الدولة في تطوير هذا القطاع.

ولذلك، تسعى المصارف والمؤسسات المالية إلى إدخال بعض التغييرات في نماذج أعمالها من خلال التوّسع في اعتماد التكنولوجيا والاستثمار في البنية التحتية الخاصة بها، وربما الدخول في شراكات مع الشركات الناشئة لتحسين قدراتها التنافسية وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات المالية، وهنا تبرز أهمية توافر الإطار التشريعي والتنظيمي والرقابي الذي يسمح بتطوير وتشغيل نماذج عمال التكنولوجيا المالية، والذي يمكن السلطات الرقابية والتنظيمية من التقليل من المخاطر إن لم يتم التخلص منها وتوفير فرص النمو في بيئة تنافسية، مع الحفاظ على السلامة المالية والاستقرار المالي.

الخاتمة

الخاتمة

خاتمة

في خاتمة هذه الدراسة نستخلص أن التكنولوجيا المالية عرفت انتشارا واسعا على المستوى العالمي في السنوات الأخيرة، وأصبحت الخدمات التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية تحظى بثقة العملاء مقارنة بخدمات المؤسسات المالية التقليدية، وفي خضم هذا التطور تحاول الدول العربية افتكاك مكانة في مجال التكنولوجيا المالية، ولقد توصلنا في دراستنا أن هناك تفاوت في درجة استخدام التكنولوجيا المالية من دولة عربية إلى أخرى، حيث تحتل دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة الأولى للشركات التي تستخدم التكنولوجيا المالية، وفي مايلي أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة:

- مساهمة التكنولوجيا المالية في رفع مردودية قطاع الخدمات في معدل النمو الاقتصادي؛
- اتخاذ شركات التكنولوجيا المالية صورة الشركات الناشئة من خلال إنشاء شركات صغيرة أو الاستحواذ؛
- ضرورة تشارك شركات التكنولوجيا المالية مع البنوك من أجل الحفاظ على ثقة العملاء من جهة ومن جهة أخرى تقليل المخاطر الناتجة عن عدم وجود ضوابط تحكم الشركات الناشئة وبذلك يكون هناك تكامل لدعم نمو القطاع المصرفي إلى جانب ضمان استقراره؛
- وفرة وسائل الاتصال تسمح بالولوج سريعا في عالم التكنولوجيا المالية؛
- ضعف القدرة التنافسية للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في حالة عدم تبنيها نموذج أعمال قائم على التعاون مع المصارف التقليدية، نتيجة ثقة العملاء وولائهم لهذه الأخيرة؛
- تسمح التكنولوجيا المالية بتخفيض تكاليف المعاملات المالية، وتختصر الوقت والمسافات؛
- ظهور شركات التكنولوجيا المالية وتحقيقها النجاح أمر لا مفر منه ولابد من الاعتراف على غرار تبنيها من مختلف دول العالم؛
- المصارف بدأت تعترف بالخطر عند إدراكها لوجود شريحة من العملاء المتعطشين للتكنولوجيا والاستخدام الرقمي؛

- إن القوانين المفروضة على التكنولوجيا المالية أدت إلى عرقلة تطور هذا المجال في الوطن العربي، لكن هناك دول تمكنت من تحسين الإطار القانوني لاستخدام التكنولوجيا المالية كالإمارات العربية المتحدة، كما أن هناك دول لا زالت التكنولوجيا المالية فيها شبه غائبة كالجزائر وذلك نظرا لصرامة القوانين وغياب إرادة الدولة في تطوير هذا المجال؛
- لمواكبة هذا التطور على الجزائر:
  - إجراء تغييرات في الأطر القانونية والممارسات التنظيمية والعمل على تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
  - زيادة التوعية المالية يهدف لزيادة الاستفادة من الخدمات الرقمية؛
  - فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية لهدف توفير رؤوس الأموال وتسهيل زيادتها من خلال دخول شركات التكنولوجيا المالية المعروفة؛
- وعلى الدول العربية:
  - تعزيز علاقات التعاون بينها الأكثر تطورا في مجال التكنولوجيا المالية والدول التي تعرف تأخرا في هذا المجال؛
  - التقليل من الاحتكارات من خلال تشجيع المنافسة والتعاون بين الشركات الكبرى والشركات الناشئة نظرا لصعوبة الانطلاق بالنسبة لهذه الأخيرة وذلك بسبب القوانين المجحفة وعدم توفر الكفاءة.

قائمة المراجع

أولا: بحوث ومقالات جامعية وطنية

1. بلقاضي شيماء، دور التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي في الرفع من كفاءة القطاع المصرفي الجزائري- محاكاة تجارب دولية عربية، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص إدارة مالية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2021.
2. بوطريف لويزة، يونس شعيب، واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في ظل التحديات الراهنة، مقال نشر في مجلة الأصيل للبحوث الإدارية بجامعة قسنطينة، الجزائر، المجلد 05 ، العدد 02، ديسمبر 2021.
3. حدادي عبد اللطيف، التكنولوجيا المالية بين ضخامة المفهوم وجسامة المخاطر، الملتقى الوطني الأول حول الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بتمنراست، 15 و16 أفريل، 2018.
4. حيزية بنية، عليوش قربوع ابتسام، واقع الشركات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية –تحديا المنافسة والنمو- يومي 15-16 أفريل 2018، المركز الجامعي بتمنراست.
5. ذهبية لطرش ،سمية حارق، واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات المالية ،مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 05، العدد 02، جامعة الوادي، الجزائر، جوان 2020.
6. زينب حمدي، الزهراء أوقاسم، مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر 2019، العدد 9، المجلد 02،
7. عليوش قربوع ابتسام، التكنولوجيا المالية ثورة اقتصادية جديدة – دراسة حالتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا، الملتقى الوطني الأول حول الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بتمنراست، 15 و16 أفريل، 2018.
8. عمارية بختي وغنية مجاني، دور تكنولوجيا المالية في دعم القطاع المصرفي، مجلة المدبر، العدد 02، المجلد 07، 2020.
9. وسام بن فضة، حكيم بن حسان، واقع استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي، مجلة العلوم الإدارية والمالية، مجلد04، العدد03، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2020.
10. وهيبة عبد الرحيم. الزهراء أوقاسم. التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 38 اوت 2019، المركز الجامعي تمنراست .

ثانيا: مقالات تقارير عالمية

11. إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، آفاق الاقتصاد الإقليمي، الفصل الخامس: التكنولوجيا المالية، صندوق النقد الدولي، 2017.

12.بلانشيه نيكولا، الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2019.

13.تقرير التكنولوجيا المالية، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا توجهات قطاع الخدمات المالية، 2017.

14.ريتشارد تينغ، تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في شمال افريقيا والشرق الأوسط، منصة ماجنيت بالتعاون مع سوق أبو ظبي العالمي، ط 2019.

15.التكنولوجيا المالية، التطور الرقمي من أهم ركائز مستقبل القطاع المالي والمصرفي، مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد 467، 2019.

16.صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي العربي، أبوظبي، أكتوبر 2019.

17.صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي، التكنولوجيا المالية: إطلاق إمكانات منطقتي شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وأفغانستان وباكستان، والقوقاز وآسيا الوسطى، أكتوبر 2016، ص 13، متاح على:
https://www.imf.org/ar/Publications/REO/MECA/Issues/2017/10/17/mreo1017

18.الفصل الخامس، التكنولوجيا المالية، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، Microfinance Gateway
https://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/.../ar_fintechmena_wamda.pd

19.عبد المنعم هبة، طلحة الوليد، واسماعيل طارق، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، أبو ضبي، صندوق النقد العربي، 2019.

20.ومضة، بيفورت، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: توجهات قطاع الخدمات المالية، تقرير التكنولوجيا المالية الصادر عن مختبر ومضة وشركة بيفورت، 2017.

21.حسابات خبراء صندوق النقد الدولي IMF. أنظر موقع صندوق النقد الدولي . أنطونيو غارسيا باسكوال وفابيو ناتالوتشي. ســـر عة تطور التكنولوج يا ا لمال ية تفرض تحد يا على الأجهزة التنظيم ية. تاريخ النشـــر 15/04/2022. تاريخ الإطلاع:01/05/2022.

22. تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2019.

ثالثا: مراجع باللغة الأجنبية

23. Expo 2020 Dubaï & Wamda, 2016: The Corporate Toolkit for Collaborative Entrepreneurship.http://tinyurl.com/j25pb8y
24. World Bank, 2012: SMEs Job Creation in the Arab World. http://tinyurl.com/zq22f39
25. The World Bank, 2014: Why supporting Small and Medium Enterprises in the Gulf is Different. http://tinyurl.com/joejgk
26. The Economist, 2013: Why does Kenya lead the world in mobile money?,http://tinyurl.com/o59nw6t

27. Evan Bakker, The Fintech Ecosystem Report: Measuring the effects of technology on the entire financial services industry, business insider, 2015.

28. Harry Caro, The Impact of Fintechs on the Big Banks, online report at: https://themarketmogul.com/impact-fintechs-big-banks
29. Mckinsey and Company, Cutting Through the FinTechNoise: Markers of Success Imperatives For Bank, online report at : https://www.mckinsey.com/media/mckinsey/industries/financial
30. Aldwin BLANC, Les Fintech sont-elles une opportunité ou une menace pour les banques traditionnelles?, Travail réalisé en vue de l'obtention du Bachelor HES, Filière économie, Haute École de Gestion de Genève, 2017.
31. Bernardo Nicoletti،The Future of FinTech, Integrating Finance andTechnology in Financial Services, Palgrave Studies in Financial Services Technology, Rome, Italy, 2017.
32. Douglas W. Arner, Janos Nathan Barberis, and Ross P. Buckley, FINTCEC AND REGTECH IN A NUSHELL, AND FUTUR IN A SANDBOX, CFA Institute Research Foundation, 2017.
33. Douglas W. Arner, FinTech: Evolution and Regulation, Asian Institute of International Financial Law, University of Hong Kong.
34. Douglas W. Arner, and others, a brief history of fintech, This timeline leveraged research. from The Evolution of Fin tech: A New Post-Crisis Paradigm?, faculty of law research, paper n 2015/47, to be published in the George town journal of international law, university of Hong king.
35. D.Tahanout Khira, Reality and prospects of financial technology in the Middle East and North Africa, University of Blida 02, 2018.
36. The Journal of Financial Perspectives: FinTech, The EY Global Financial Services Institute.
37. Ian Pollari and Anton Ruddenklau, Pulse of Fintech 2018 Global analysis of investment in fintech, KPMG International (data provided by PitchBook), 2018
38. Tayyab Ahmed and abdul hasseb basit, Global Islamic Fintech Report 2021. DinarStandard, Elipses and salaam gateway, 2021.
39. without author, Dubai Islamic Economy Development Centre, Islamic Fintech Report, DinarStandard, 2018.
40. Rakesh sharma,what was Behind Bitcoin's insane price,., online report at : https://www.investopedia.com/news/what-was-behind-bitcoins-insanz-price-moves-dec-7/.
41. MuellerJ&Michaels, the Rise of Fintech in the Middle east, an analysis of the Energence of bahrain and the united arab emirates, Milken Institute, 2019.

رابعا: المقالات والمواقع الإلكترونية

42. http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1217654, consulté le 03/03/2022.
43. قاموس أوكسفورد بالغة الإنجليزية، نقلا عن الموقع الالكتروني الخاص بالقاموس: https://en.oxforddictionaries.com
44. http://alrai.com/article/10438390/, consulté le :11/02/2022. .
45. قناة CNBC Arabia TV, التكنولوجيا المالية ثورة اقتصادية جديدة، مقال منشور على الموقع الإلكتروني للقناة:

https: //cnbcarabia.com/news/view/34152http://alrai.com/article/10438390

46.حسام عبد النبي، الإمارات قوة عالمية في التكنولوجيا المالية، تم الاطلاع على الرابط:

/https://www.alittihad.ae/news/4173560/الاقتصادي/الإمارات-قوة-عالمية-في-التكنولوجيا-المالية/

47.كونستانتينوس تسانيس، أليساندرو لانتيري، الدروس المستفادة من تجربة الإمارات في صناعة السياسات التقنية المواكبة للثورة الصناعية الرابعة، تم الاطلاع عليه في الرابط: https://technologyreview.ae الدروس-المستفادة-من-تجربة-دولة-الإمارت/

48 .موقع بوابة FINDEV، تسخير إمكانات التكنولوجيا المالية في العالم العربي: فرصة تقدر بالمليارات. تاريخ النشر:15/01/2021.تاريخ الإطلاع:01/05/2022.